معرفة المعرفة

فلسفة المعرفة الدينية

أنور غني الموسوي

معرفة المعرفة

فلسفة المعرفة الدينية

أنور غني الموسوي

معرفة المعرفة

فلسفة المعرفة الدينية

أنور غني الموسوي

دار اقواس للنشر

العراق 1442

المحتويات

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. اللهم صل على محمد واله الطاهرين. ربنا اغفر لنا ولجميع المؤمنين.

ان نعمة الله كبير في معرفة الانسان ربه ووصاياه وتعالميه، وكان كل هذا بطرق معرفية بينة وواضحة بحيث صارت المعارف الدينية الايمانية وخصوصا الإسلامية من أوضح المعارف وأكثرها جلاء وثباتا الا انه حصل من قبل البعض وهم القلة اخلال بطرق تحصيل المعرفة فادى الى الظن والتوهم كما انه حصل للبعض توهم بخصوص المعارف الدينية عموما فواجهها بالإنكار، وهذا الكتاب أساسا يبين الأسس التي تبنى عليها المعرفة الايمانية ويتطرق

الى تلك الجهات التي شابها الخلل او التوهم، والله العاصم.

اتصال المعارف وانفصالها

ان علامة الصدق عند العقل والعقلاء هي الاتساق والتوافق، فاذا نسب الى المعرفة شيء، وكانت هناك معارف معلومة منها فان العقل لا يقبل من تلك المنسوبات الا ما كان متوافقا ومتسقا مع ما هو معلوم منها ولا بد من ان يكون للمعرفة الجديدة اتصال معرفي بالمعرفة السابقة الثابتة وهذا هو اعتصام المعرفة وعلامة الحق والصدق في المعارف. فليس كل ما هو ممكن عقلا جائز معرفيا، وهذا هو الجواز والامكان المعرفي في قبال الجواز والامكان العقلي. ومن هنا فعرض المعارف بعضها على بعض والاخذ بما له شاهد ومصدق من

الثابت المعلوم يخرِج المعارف من الظن الى العلم ويعين الحق والصدق وليس فقط الحجة والمعذر، وهو الكفيل بالاتصال المعرفي بعصمة المعرفة. وبهذا تنتقل المعارف الشرعية والعلم الشرعي من الحجية والمعذرية والظاهرية الى العلم والحق والصدق والواقعية، ولقد جاء في القران (إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا) وجاء في السنّة (لا قول ولا عمل ولا نية إلا بإصابة السنة). ان منهج العرض هو السبيل الى عصمة المعرفة واصابة الواقع.

محورية المعارف القطعية في المعرفة

قال تعالى (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آَمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا) ان هذه الآية مفصلة و محكمة بخصوص صحة الدعوة و شروط و دواعي تصديقها ، و تبين شرط التصديق بالنقل . وهي ظاهرة في ان المضمون و المعرفة الحقة في ذاتها – مستقلة عن كل شيء خارجي – المصدقة لما قبلها و لما هو خارجها من معارف حقة هو المعتبر في الايمان بالدعوة . كما انها تدل على النهي بالتشبث بالنقل

الخاص و رفض النقل الخارجي بحجة الاكتفاء بالأول . وان الاعتبار بالمضمون و الدعوة ذاتها .

هذا هو ظاهر الآية وهو المصدق بغيرها ، و ليس من معارض لها يعتد به . ان الله تعالى يقول (وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ). ان هذا النص تأسيس لآصالة تصديق المؤمن ، بل تقرير لها على وجه مستفاد من نصوص الولاية يقول تعالى (و يقول تعالى (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ) ، كما ان هذا الاصل في نظام الأخبار عن الله و رسوله يؤيده آيات التسليم لله تعالى و رسوله صلى الله عليه و آله ، قال تعالى (فَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَلَهُ أَسْلِمُوا وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ (*) الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ) و قال تعالى

(وَمَنْ يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى) و قال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) . و قال تعالى (إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ) و قال تعالى (وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا) و قال تعالى (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) و على ذلك الروايات المستفيضة فعن الكاهلي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه تلا هذه الآية: فقال: لو أن قوما عبدوا الله ووحدوه ثم قالوا لشيء صنعه رسول الله صلى الله عليه واله: لو صنع كذا وكذا أو وجدوا ذلك في أنفسهم كانوا بذلك مشركين، ثم قال: (فَلَا

وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) . قال: هو التسليم في الامور. و عن الفضيل، عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى: ومن يقترف حسنة نزد له فيها حسنا. قال: الاقتراف: التسليم لنا والصدق علينا وأن لا يكذب علينا. و عن أبي بصير قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن قوله: ويسلموا تسليما. قال: هو التسليم في الامور. و عن الفضيل، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله: ويسلموا تسليما. قال: التسليم في الامور وهو قوله تعالى: ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) و عن جميل بن دراج، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله تعالى: ويسلموا تسليما. قال: التسليم في الأمر. و عن ضريس، عن أبي جعفر عليه

السلام قال: قد أفلح المسلمون إن المسلمين هم النجباء.

ان محورية المعارف القطعية ومحورية المضمون المتني للخبر ليس فقط مما يفرضه حقيقة ان الشرع نظام له دستور و روح و مقاصد و رحى و قطب تدور حوله باقي اجزائه و انظمته ، و ان كل ما يخالف تلك الروح و المقاصد لا يؤخذ به، بل ان جميع المنطلقات العقلبائية والعرفية موجبة له . فالشرع نظام واضح المعالم فيه معارف ثابتة قطعية لا يصح مخالفتها ،و الاخبار الظنية مهما كانت درجة الاطمئنان بصدورها فانها خاضعة فيه للتقييم المتني كما هو حال اي نظام معرفي اختصاصي يحتكم الى عمومات وقواعد ثابتة ظاهرة هي دستور النظام و عموده وعلى ذلك ظاهر الاخبار

المستفيضة بل المعارف الشرعية الثابتة . و من الجلي جدا ان في الشريعة معارف ثابتة لا يصح قبول ما يخالفها ، و يكون المخالف لها مشكلا ضعيفا و غير المخالف قويا بل ان القرآن و السنة قد جاءت بذلك بشكل لا يقبل الشك .

ان معيار المصدقية و الحقية في الدعوة بذاتها مستقلة و مركزية ذلك في الايمان و القبول ظاهر في الكتاب العزيز قال تعالى (وَآَمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ) فهنا جعلت الدعوة للايمان بسبب ان الدعوة مصدقة و موافقة لما عند المدعوين . و كذلك قوله تعالى (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آَمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ) و قوله تعالى (قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ

فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ) و قوله تعالى (نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ) و قال تعالى (وَأَنَّا لَمَّا سَمِعْنَا الْهُدَى آَمَنَّا بِهِ) هذه الآية تشير الى ان مصدر الايمان كون المسموع هدى بشكل مطلق من دون نظر الى حالة الناقل . و ان قوله تعالى (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آَمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ) يشير الى ان المذهبية باطلة اذ نهى القران و ذم التعذر بالتشبث بالخاص و امر بالايمان بالهدى .و قوله تعالى (نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ) يشعر بل هو ظاهر بان المصدقية شرط في الكتاب و الحق فيه . بل ان ظاهر القرآن كون المصدقية هي الداعي و المعتبر لتصديق القائل بدعوة قال تعالى (وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ

التَّوْرَاةِ) . بل ان النهي قد ورد صريحا في عدم جواز رد الدعوة المصدقة بما عند المدعو قال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آَمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَى أَدْبَارِهَا) .كما ان الله تعالى قد وصف الدعوات التي ليس لها مصدق و التي تكون عن الهوى بالظن الذي لا يصح اتباعه قال تعالى (إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى) لاحظ كيف ان القران بين كون فقدان السلطان من الله انه مما تهوى الانفس و اسقط تلك المعرفة عن الاعتبار بذلك ، و من الظاهر ان ذلك بغض النظر عن القائل . و يشعر بذلك نفي العلم عن المعرفة الظنية التي لا تتسم بالمصدقية قوله تعالى (إِنَّ

الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآَخِرَةِ لَيُسَمُّونَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةَ الْأُنْثَى (*) وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا) فان العلم المفقود هنا و ان كان هو الاخبار بطريق علمي الا ان من ضمنه كما عرفت ان يكون مصدقا بدليل الاشارة الى ان ذلك ظن ، و لو انه كان مصدقا لخرج عن هذه الدائرة . اذن المصدقية في الدعوة و الداعي اليها هي المعتبر الحق و الداعي للايمان بها ، و ان رد الدعوة المصدقة بما عند المدعو منهي عنه و مذموم قرآنيا .

و يؤيد كل ما تقدم ان الله تعالى جعل الصدق و الحق شرط في المعرفة العلمية و وجه الايمان بالدعوة واتباعها ، و ان الواجب اتباع الصدق و الحق بعلاماته الذاتية بغض النظر عن طريق نقله و

وصوله قال تعالى (وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ (*) وَإِنْ تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ) فلاحظ كيف جعل الله تعالى الصدق و الواقعية مصدر المعرفة و صفة العلم و ان غيره هو الظن قال تعالى (قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ) ان الامر هنا وجه الى الكافرين كما هو ظاهر و مثله قوله تعالى (وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) فان المركزية هنا لكون المعرفة حقة بغض النظر عن نقالها . و قال تعالى (قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ (*)

وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ) و الآية ظاهرة في جعل الحق و المضمون الموافق له المصدر و الداعي الاساسي لقبول الدعوة لا غير . ان هذا التعريف العلمي للظن بانه ما خالف الصدق و ان العلم ما كان صدقا يبطل دعوى ان قوة السند تقلل من ظنية الخبر و ان الاختلاف بينها في درجة الظنية . و آيات الحق دالة على كون مصدر الايمان هو ما في المتن و المضمون من معرفة مطلقا من دون الاشارة الى القائل في هذا المقام قال تعالى (بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَرِيجٍ) و قال تعالى (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ) و قال تعالى (شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ) و قوله تعالى (هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ

رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ) و قال تعالى (الَّذِينَ آَتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) بل لا تجد تأكيدا على اعتبار المضمون و الدعوة مثل قوله تعالى (الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ) . و على ذلك جاءت الاخبار المستفيضة المصدقة بذلك و الموافقة لذلك . فعن أيوب بن الحر قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: كل شيء مردود إلى كتاب الله والسنة، وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف. و عن أيوب، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه واله: إذا حدثتم عني بالحديث فانحلوني أهنأه وأسهله وأرشده، فإن وافق كتاب الله فأنا قلته، وإن لم يوافق كتاب الله فلم أقله. و عن ابن أبي يعفور، قال علي: وحدثني الحسين بن أبي

العلاء أنه حضر ابن أبي يعفور في هذا المجلس قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن اختلاف يرويه من يثق به ، فقال: إذا ورد عليكم حديث فوجدتموه له شاهد من كتاب الله أو من قول رسول الله صلى الله عليه واله، وإلا فالذي جاءكم به أولى .

وعن على أبي الحسن الرضا عليه السلام انه قال لا تقبلوا علينا خلاف القرآن فإنا إن تحدثنا حدثنا بموافقة القرآن وموافقة السنة، إنا عن الله وعن رسوله نحدث، ولا نقول: قال فلان وفلان فيتناقض كلامنا، إن كلام آخرنا مثل كلام أولنا، وكلام أولنا مصداق لكلام آخرنا، وإذا أتاكم من يحدثكم بخلاف ذلك فردوه عليه وقولوا: أنت أعلم و ما جئت به، فإن مع كل قول منا حقيقة وعليه نور، فما لا حقيقة معه ولا نور عليه فذلك قول الشيطان.

التقييم المتني للمعارف المنقولة

من الواضح ان القرآن الكريم ظاهر في ان الاعتبار بخصائص المضمون المنقول بالمطابقة للحق بعلامات ذاتية ، فيصح نسبة النقل الى النبي صلى الله عليه و اله بتحقيق صفات المصدقية و الموافقة للقران و السنة الثابتة ، و لا وجه للتصرف

بالنقل و لا ادخال امور اخرى لا شاهد عليها . فكل ما ينسب الى النبي صلى الله عليه و اله وكان مصدقا بالقران و السنة و عليه شاهد منهما يكون معتبرا و يجب التسليم به و لا يصح رده او التصرف فيه و كل ما تقدم من آيات دالة على ذلك .

بالامكان القول ان ذلك معرفة قرانية قطعية و على ذلك دليل العقل و العقلاء باعتبار الشرع نظام اختصاصي له دستور و روح و مقاصد فيعتبر في معارفه عدم التناقض و المصدقية و لقد قال تعالى (أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآَنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا) ان من الامور التي لها مدخلية في تقييم الخبر عند العقلاء في الانظمة القانونية الدستورية واضحة المعالم كالشرع هو

مدى مقبولية مضمونه ومواففته للمعارف الثباتة فيها و يؤكد ذلك المعارف الظاهرة من الاخبار الواردة عن الائمة الاوصياء عليهم السلام في مجال قبول الاخبار التي تدل على عدم جواز قبول ما يخالف الكتاب والسنة الثابتة و عدم جواز نسبة مثل ذلك اليهم كما بيناه .و ان ذلك يجعل من المقبولية المضمونية عاملا في تدرج الاخبار وهو الموافق لسلوك العقلاء ، فان ما يصل الى المتلقي العقلائي من معطيات تخص نظاما ذا ملامح معينة يلحظ فيه درجة مقبولية المضمون و موافقته للملامح لعامة لذلك النظام وهذا من الواضحات عرفا و وجدانا ، فليس من العقلائي قبول كل ما كان بطريق قوي بغض النظر عن مضمونه ، بل لا بد من ان يكون المضمنون على درجة معينة من المقبولية في نظامه .

من هنا فان المتن قد يكون محكما نقيا مصدقا بالقرآن و السنة او متشابها بلا شاهد او مصدق من الكتاب و السنة او ضعيفا زخرفا مكذوبا مخالفا للقران و السنة الثابتة وهذا هو الزخرف الذي يجب طرحه مهما كان درجة سنده .و على هذا فالاخبار تترتب بحسب المضمون المتني بالشكل التالي :

ا- المرتبة الاولى الخبر العلمي وهو خبر نقي مصدق يالقران و السنة القطعية و فيهما عليه شاهد.

ب- المرتبة الثانية الخبر الظني وهو خبر ليس له شاهد من الكتاب او السنة القطعية الا انه غير مخالف للثابت من الشرع وغير مخالف للنقي

المصدق ، وهذا القسم ظن لا يعمل به لكنه لا يكذب.

ج- المرتبة الثانية الخبر الباطل وهو المخالف للثابت من القران والسنة وهذا يجب طرحه .

يتحقق التصديق بكل موافقة و تصديق بحيث يكون الكتاب و السنة الثابتة مصدقا و شاهدا للخبر ، فلا يعتبر في التصديق ان يكون بالمطابقة المعنوية فضلا عن المطابقة اللفظية .و اذا كان المتن مركبا من مضامين مختلفة فلكل مضمون درجته الاعتبارية و لا يتأثر بما هو مقترن معه من المضامين فلو كانت رواية مركبة من مضمونين مصدق و مشكل ، جاز الاحتجاج بالمضمون المصدق و ان كان المضمون الاخر المقترن به

مشكلا ، وهذا واضح في سلوك العقلاء في نظام العمل بالاخبار .

الفهم الموضوعي للنص

النص شيء حر وليس محكوما بما يعتقد القارئ او يظنه من احكام مسبقة، ودوما اقول ان النص لا يمكن ان يكون سببا للاختلاف وانما الاختلاف ياتي بفعل القارئ. وهذا ما حصل كثيرا في تفسير النصوص القرانية و السنية. نعم لا ريب ان المعارف القرانية والمعارف السنية مصدرها واحد الا انه لا يصح مطلقا التحكم على دلالة النصوص من خلال اعتقادات مسبقة ليس فيها ما هو علم.

ويمتنع امتناعا قاطعا تفسير المعرفة بغير المعرفة تفسيرا يحقق إضافة معرفية، واما الدلالات العقلائية اللغوية العادية المستفادة من النص فهي امر عرفي لازم للفهم وانما المنع من الإضافات المعرفية الموجدة لمعرفة لا يتضمنها النص دلاليا فهذا لا يمكن الا بمحكم القران ومحكم السنة

الثابتة المعلومة ولا يصلح خبر الواحد الظني بالسنة ولا اعتقادات مشهورة بل هو منحصر بالمعرفة الثابت المعلومة بالقطعة او ما قاربه من علم لا يدخله الظن.

فالتفسير القطعي المعلوم له اثر تفسيري وهكذا الحكومة التشريعية فان التدرج في التشريع حقيقة قرانيه الا ان هذا كله لا بد ان يكون بما هو قطعي معلوم لا يدخله ظن كما انه يكون بشكل فرد شارح ولا يمكن باي وجه ان يتداخل مع الدلالة النصية لاختلاف السنخ وان اتحد المصدر. ان اهم أسباب اختلاف الفهم للنص مع وحدته ووحدة الفاهم كانسان هو ادخال موجهات دلالية ليست ثابتة تسبب في اختلاف الفهم، منع هذه

الموجهات ورفعها كفيل برفع الاختلاف في الفهم وهو السبب الثلاني للاختلافات المعرفية.

ان المعرفة الدينية وصلتنا عن طريق نصوص منقولة ان توحيد المعارف بما هو حق وصدق علم فيما يخص جهة ثبوت النص المعرفي و وفيما يخص فهمه هو الطريق الوحيد لتوحيد المعارف على الصدق والحق.

العلم سبب للوحدة

العلم والمنهج العلمي من نعم الله تعالى على الانسان وبالإضافة الى جميع ثمرات العلم و دوره الفاعل في بناء انسان سليم في أفكاره واعتقاداته فان له دورا في حياة البشرية انه عامل مهم لتوحيد المعارف، وحينما يكون هناك ض بط علمي و تعارف علمي يكون الاختلاف وهم ونتاج التكذيب اللاعلمي.

ان المعرفة العلمية معرفة اعلى درجة من المعرفة الاطمئنانية ، لذلك فان نسبة الشك فيها تكاد تكون معدومة ، كما ان نسبة الاختلاف تكون مهملة لا تذكر، و الاهم من ذلك كله انها تقلل بل

تمنع من ظهور الفردية و تمنع من امكانية استفحال تلك الفردية الى مدرسة تؤسس فيما بعد الى مذهبية. و لاجل تحقيق هكذا علمية لا بد ان تتصف المعارف بالقطعية، و القطعية العلمية لها شكلان الاول القطعية الاولية الاصلية التي تكون قطعية بذات ادلتها ، أي ان ادلتها تكون كافية في تحقيق القطع بها ، و الشكل الثاني هو القطعية الثانوية الفرعية ، و هي المعارف التي تكتسب قطعيتها من خلال الاتصال و التفرع من المعارف القطعية الاولية ، و تتميز هذه المعارف القطعية الثانوية و التي كانت في بدايتها ظنيات بانها غير ظنية في النهاية تحقق الاطمئنان المفيد للعلم و باتصالها بالقطعي تحقق القطع .

لقد افرطت التراكمات المختصة بالمعارف الدينية في مسألة الاحتفاء بالظن المعتبر، و اكسابه اهمية غير مسبوقة، بحجة التسليم و الايمان، و مع ان هذا خلاف الفطرة و النص القرآني و السني الموصي بامتلاك الحق و الحقيقة و عدم القبول بالظن ، فان ما نراه من التمذهب و الخروج عن الخط المستقيم هو نتاج طبيعي لهذا التبجيل للظن. و من الواجب التأكيد ان الحقيقة و الحق امر بين في المعارف الواصلة الى الاجيال ، و انما التبريرات و الاقناعات هي التي تصنع الغشاوة و ما يمكن من اصطناع هكذا غشاوة هو ذلك التبجيل للظني و وضعه في المقدمة في قبال القطعي ، و ذلك الخروج و الانحراف ضريبة على من بجلّ و قدس الظن ان يدفعها.

ان الخلل في العلمية الدينية تكمن هنا ، أي في ادعاء العلمية للظنيات، و من الواضح ان هذا لا يمكن ان يسمى علما ، لان العلم بطبيعته درجة اكثر رسوخا من الاعتقاد الناشيء عن الاطمئنان، و المحاولة التي اعتمدها الخط الظني بادعاء ان الظن الشرعي هو علم امر لا اساس له و كانت له اثار خطيرة ، واهمها المذهبية .

لو انا راجعنا جميع الخطوط الانحرافية و التمذهبية فانا سنجد ان المنفذ الاهم ان لم يكن الوحيد هو الظنيات ، بالتغاضي و الالتفاف حول الوصايا الفطرية و العقلية و القرانية و السنية الموصية برد الظني الى القطعي، حيث يجنح الخط التمذهبي الى عدم رد الظني الى القطعي ، و التمسك بالظني و تحمله بحجة انه العلم و انه الظن الشرعي الذي

لا يجب رده . و هذا ليس صحيحا وهو محض ادعاء ، بل لا بد للعلم ان يستند على معارف تنتهي الى القطع و اليقين و لا يمكن قبول الظن كمعرفة علمية . و حينما تكون المعارف العلمية مبنية على القطع فانها بلا ريب ستكون منسجمة و متناغمة و متناسقة، و تكون الاختلافات فردية اجرائية و لا يمكن ان تتجاوز الفردي و لا يمكن ان تكون جوهرية او حتى مدرسية تمكن من التمذهب .

المعرفة العلمية ليست فقط تخلو من الشك و تتجنب الوهم ، بل انها تعمل على خلق نظام موحد و مجال عمل موحد ، وهذا هو العامل الاهم لمنع ظهور المذهبية بل والأديان الوهمية. و من الواضح انه لا يمكن و بأي شكل من الاشكال و تحت أي عذر من الاعذار تحقق المعرفة العلمية بدعاء

علمية الظن ، بل لا بد من ان تبتنى تلك المعرفة على القطع . و لا يصح تصور ان ذلك يتطلب أصلية قطعية كل معرفة فيصطدم بحقيقة محدودية المعارف القطعية بالاصل في الشريعة ، لأن هذا الامر عام في اكثر العلوم صرامة من حيث القطعية فان سدّ الفجوات بالتفسيرات المنطقية و المناسبة و الفرضية موجود و هذا لا يضر بعلمية العلم ، لكن المهم ان تكون تفسيرات صلبة و غير متنافرة و لا متعارضة مع ما هو معلوم و مقطوع به ، و الا يترتب عليها عمل يتقاطع و يتعارض مع ما يكون عن المعارف القطعية . و من المهم التأكيد ان قطعية المعرفة و صلابة ما يتصل بها من معرفة تكون قطعيتها فرعية ، ان كل ذلك يجب الا يتأثر لا بعواطف من يتبنى المعارف الخطئة و لا بكثرتهم

، لذلك ليس من العلمية في شيء تغييب بعض المعارف القطعية الاولية او الثانوية.

ان العلم كفيل بتحقيق اتفاق على الدين الحق وابطال الأديان الوهمية، كما انه كفيل وبشكل حاسم في ابطال كل تمذهب و تمدرس في المعارف الدينية وغيرها، العلم هو طريق النور نحو الحق وطريقه نحو الودة والتفاهم والانسجام.

العلم بالواقع والعلم بالحجة

قال تعالى (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ)

قال الجمهور المراد الرد الى القران و السنة وفيه

اولا: انه خلاف الظاهر و لا دليل على ارادته.

ثانيا: ان هذا التفسير الا يستقيم في زمن حياة النبي اذ لا يتصور في بال الصحابة ان المراد سنة النبي و النبي معهم.

ثالثا: انه وردت عبارات مشابهة في القران لم تحمل على القران و السنة كقوله تعالى (وَإِذَا دُعُوا إِلَى

اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ) و قوله تعالى (إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا.)

قال الزمخشري في الكشاف : معنى { إِلَى الله وَرَسُولِهِ } إلى رسول الله كقولك : أعجبني زيد وكرمه ، تريد : كرم زيد .

وقال في التبيان وإنما افرد قوله (ليحكم بينهم) بعد قوله (إلى الله ورسوله)، لانه حكم واحد يوقعه النبي صلى الله عليه وآله بأمر الله.

والصحيح هو ارادة حكم الله والرسول بعلم وواقع وهذا لا يكون الا لعالم هو النبي او من يقوم مقامه الذي يتحدث عن الله و رسوله بعلم قال الطبرسي (« فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله و الرسول

» معناه فإن اختلفتم في شيء من أمور دينكم فردوا التنازع فيه إلى كتاب الله و سنة الرسول و هذا قول مجاهد و قتادة و السدي و نحن نقول الرد إلى الأئمة القائمين مقام الرسول بعد وفاته هو مثل الرد إلى الرسول في حياته لأنهم الحافظون لشريعته و خلفاؤه في أمته فجروا مجراه فيه.

ان من اهم عوامل تصحيح المعرفة هو الرجوع الى العالم العالم بالواقع، كما انه في حال تعذر الوصول اليه لسبب ما فان الالتزام بما هو متوفر من معرفة امر عقلائي والعمل بما هو معروف من علم متيسر امر صحيح، ولاجل عدم امتلاك أي من الاطراق غير ولي الامر الوصي للواقع فان الاختلاف ممكن وجائز ولا يدعو ذلك الى تضليل او تمذهب وتمدرس، فالاختلاف العلمي لا يجوز ان يكون

سببا في ظهور الطوائف الدينية ولا المذهبية لان العلم طريق للوحدة في حال غيبة العالم بالواقع. فالعلم علمان علم بالواقع وهو مختص بالنبي والوصي وعلم بالحجة وهو غيرهما والعالم اثنان عالم بالواقع عو النبي والوصي وعالم بالحجة وهو غيرهما، فيجوز لغيرهما العمل بما لديه من حجة حتى يبين العالم بالواقع له الواقع، وهذا من جوهر المعارف العقلائية و الشرعية.

علامات المعرفة الحقة.

العلامة الاولى ان تكون المعرفة حقا و علما و ليس ظنا.

قال تعالى (وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا) . و قال تعالى

(وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا) . و قال تعالى (وَإِنْ تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ). و قال تعالى (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ) فلا يصح اعتماد الظن ومنه النقل الظني الذي ليس له شاهد من المعارف الثابتة يوجب الاطمئنان له، و صحة السند لا تنفع في اخراجه من الظن كما بيناه.

العلامة الثانية: ان تنتهي المعرفة الى الله و الرسول

قال تعالى (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا) . و قال تعالى (وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ) . و قال تعالى (قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ). وقال تعالى (وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ)

.فاطاعة رسول الله صلى الله عليه و اله اي الانتهاء اليه ووجوبها عليها الضرورة الدينية .

وقال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ منكم) . وقال تعالى (فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا) وهو مطلق يفسر بما تقدم. و قال تعالى (وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ) فطاعة ولي الامر واجبة وهي الانتهاء الى قوله. و لولي الامر صفات توجبها حكمة التشريع و احاطته لقطع التردد و التعلل و الاختلاف منها ان يكون مؤمنا عدلا لقوله تعالى (قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ)، وان يكون عالما بالله و رسوله قال تعالى (قُلْ

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) ،وهو العالم بالكتاب قال تعالى (فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ)، وان يكون هاديا قال تعالى (أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى) و الهادي يتصف بما تقدم من الايمان و التقوى و العلم. وان يكون ولي الامر الاقرب للنبي صلى الله عليه و اله قال تعالى (وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ) ، وقال تعالى (إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِين، ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ) والاية الاخير تثبت مبدأ الاصطفاء اي التعيين من الله وهو المصدق بالاحاطة و العلم و النصوص القرانية في الاختيار و الامر و الجعل قال تعالى (لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ) و قال تعالى (قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ) و قال تعالى (رَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ. مَا كَانَ

لَهُمُ الْخِيَرَةُ.) وايضا يصدقه كونه هو الجاعل الائمة و الخلفاء في القران قال تعالى (يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً) و قال تعالى (قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا) و قال تعالى (إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) و هو مشبه لقوله تعالى في الرسل (وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ).

ان تلك الصفات التي ذكرناها و المصدق بالفطرة قد جمعتها السنة القطعية لاهل البيت صلوات الله عليهم الذين قرن ذكرهم صلى الله عليه و اله بذكره، وخصتهم بها النصوص الموجبة للعلم باثني عشر خليفة ، الثابت حقا والمصدق مطلقا انهم بجعل من الله و اختيار منه، وعلى ذلك دلالة العقل حيث انه لا بد لهذا العلم الاجمالي بالولي المفترض الطاعة من ان يحل الى علم تفصيلي و

الا عطل. و لدينا معرفة عليها من الشواهد ما يوجب الاطمئنان و اكثر فوجب اعتمادها و اعتقادها ، و اما القول ان الامر يدور بين التعيين و اللا تعيين والاصل عدمه فهو نفي لذلك العلم الاجمالي المتحقق وقول بلا شاهد و لا مصدق بل خلاف القران الفارض طاعة ولي الامر والدال على سنن الجعل و الاختيار الالهي في الامام و الخليفة.

العلامة الثالثة: ان تكون المعرفة موافقة لما هو معلوم من محكم القران و قطعي السنة وانها مصدقة بها.

(قال تعالى وما اختلفتم فيه من شئ فحكمه إلى الله) و قال تعالى (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ

إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ)، اي فاختاروا ما له شاهد منهما . و في المصدق في النهج قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه : قد قال الله سبحانه لقوم أحب إرشادهم: يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول واولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول. فالرد إلى الله الأخذ بمحكم كتابه والرد إلى الرسول الأخذ بسنته الجامعة غير المفرقة و عليه ايات المصدقية بان الحق يصدق بعضه بعضا وقد تقدم بيان ذلك مفصلا.

العلامة الرابعة ان تكون مأثورة منقولة عن مصدر العلم .

قال تعالى (اِئْتُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) . وقال تعالى (قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ) . و قال تعالى (وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ . أَمْ آتَيْنَاهُمْ كِتَابًا مِنْ قَبْلِهِ فَهُمْ بِهِ مُسْتَمْسِكُونَ؟). وقال تعالى (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون). فصح التعبد بالنقل المنتهي الى مصدر العلم.

العلامة الخامسة ان تكون المعرفة موافقة للعقل و فطرة الانسان

قال تعالى (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ) وقال تعالى (وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ) وقال تعالى (اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ) و قال تعالى (وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا). والحسن هذا كله ارتكازي عقلائي ووجداني و ليس تشريعيا او تعبديا للدور وان كان الحسن الشرعي موافقا للحسن العقلائي. كما ان القران اعلى شأن العقل و اعماله؛ قال تعالى (لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ). و قال تعالى (قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ). و قال تعالى (وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ). و قوله تعالى

(وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ ،وَبِاللَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ). فخاطب الله العقول بل حصر الاهتداء الى الحق باهل العقول، فاستعمال العقل لأجل الاهتداء و تبين الحقائق و الايمان و الاعتقاد السليم من جوهر الشريعة فقال تعالى (وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ) و قال تعالى (كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ) و قال تعالى (إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ). بل ان الكفر والنفاق هو من علامات عدم العقل؛ قال تعالى (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ) . و قال تعالى (وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ) و قال تعالى (إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ). و قال تعالى (أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ). وقال تعالى (وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ) و العقل هنا هو التعقل و التدبر و التمييز الفطري

الهادي الى النور و حقائق الايمان و ليس الابحاث العقلية الدقية التي لا يتعقلها العرف و لا يعرفها الانسان العادي. هذا و ان العقل لا يهدي الا الى الايمان فكلما ازدادت قوة التمييز و الادراك ازداد الادراك بحقائق الايمان و ازدادت المعرفة الا ان الهوى و الثقافات و الميول و الاحكام الموروثة قد تؤدي الى تشويش و ارباك و اخلال في جانب الايمان فترى الانسان على درجة عالية من الذكاء و التمييز و التحليل بل و العبقرية الا انه لا يتهدي الى الايمان. ومن هذا حاله هو بحكم من لا عقل له لان العقل الحقيقي هو الهادي الى الخير، و من اهم سبل الخير الايمان و التقوى، فمن لا ايمان له ولا تقوى هو ناقص عقل مهما بلغ من ذكاء او عبقرية. وهذا الحكم ليس بشواهد نقلية شرعية فقط بل هو باسس عقلائية لان تمام العقل متقوم

بمعرفة الخير و عمله و الايمان و التقوى من اهم اشكال الخير بل لا خير حقيقة من دونها و الكلام عن دليل الحكم الاخير له مكان اخر ليس هذا محله.

العلامة السادسة: ان تكون المعرفة مصدقة بعضها لبعض فلا اختلاف فيها.

قال تعالى (وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ). و قال تعالى (قَالُوا يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ). و قال تعالى (وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ) . و قال تعالى (وَآمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ). وقال تعالى (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ

آَمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ) . و قال تعالى (قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ). و قال تعالى (نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ) . و قال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آَمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ). و قال تعالى (أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً) .و قال تعالى (وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ) وقال تعالى (أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآَنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا) . و قال تعالى (مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ).

اقول اصالة المصدقية و اصالة عدم الاختلاف الذي له جذر عقلائي من اهم الاسس لمنهج العرض حيث انها تتضمنه ولاهمية هذا الاصل فاني ساتكلم هنا على محوريته في الشرع و عند العقلاء. قال تعالى (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آَمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ) ان هذه الآية مفصلة و محكمة بخصوص دواعي الايمان بالدعوة و شروط صدقها وكونها حقا.. وهي ظاهرة في ان المضمون و المعرفة المصدقة لما قبلها و لما هو خارجها من معارف حقة امر معتبر في الايمان بالدعوة.

ان محورية القيمة المتنية للخبر مما يصدقه بل واقره سلوك العقلاء في تعاملاتهم الياتية والشرع جرى على ذلك، و لحقيقة كونه نظاما له دستور و روح و مقاصد و رحى و قطب تدور حوله باقي اجزائه و انظمته كان الرد والتناسق و التوافق اوليا و اساسيا فيه. فكل ما يخالف تلك الروح و المقاصد لا يقر. ولا يتحقق اطمئنان او استقرار انتسابي و اذعان تصديقي الا بان تكون المعارف متناسقة متوافقة يشهد بعضها لبعض وهذا مطلب عقلائي ارتكازي.

لا بد من التأكد و التذكير دوما ان الشرع نظام معرفي واضح المعالم والحمد لله وهي حصانة له، وفيه معارف ثابتة قطعية لا يصح مخالفتها لانه من نقض الغرض و من الاخلال بالنظام. فالاخبار

الظنية مهما كانت صحة سندها خاضعة لعملية الرد و العرض و الى وجوب تبين مدى الموافقة و التناسب و مدى الاقتراب من جوهر الشريعة او مدى ابتعادها و شذوذها. وهل يعرف غرابة و شذوذ ما ينسب للشرع بظنون نقلية من تفسيرات لايات او تاويلات او روايات احاد الا من خلال الرد و العرض، بل ان سيرة المتشرعة حمل ظواهر الاحاديث المشكلة على ما يوافق الثابت بل ان ظواهر الايات المتشابهة يحمل على محكمها، وهذا كله من تطبيقات العرض و الرد.

فالتقييم المتني متجذر و عميق في الشرع كما هو حال اي نظام معرفي دستوري اختصاصي يحتكم الى عمومات وقواعد ثابتة ظاهرة هي روح النظام و جوهره لا يقبل الا ما توافق معها و يرد ما خالفها،

وعلى ذلك المعارف الشرعية الثابتة بل الارتكاز الشرعي المصدق بسيرة العقلاء بل و فطرتهم. فمن الجلي جدا ان ما يخالف ما هو قطعي من الشرع يكون مشكلا بل احيانا يحكم بانه منكر واحيانا يحكم انه كذب. و لقد رد او كذب السلف و الاعلام و من لا يشك في ورعه و تقواه معارف كانت بهذه الصفة ليس الا انهم طبقوا الرد و العرض.

لقد بين القران و بوضوح بان الحقية و العلمية و الباطلية والظنية هي صفة للمتن بذاته بغض النظر عن ناقله ، قال تعالى (وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ . وَإِنْ تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ). فلاحظ

كيف جعل الله تعالى الصدق و الواقعية مصدر المعرفة و ان غيره من الظن لا ينفع وان قال به الاكثرون. ولا ريب ان الاكثرية مصدر اطمئنان عند بعض اهل القرائن وبعض اهل السند.

ولاحظ معي هذا الاعتبار لقد قال تعالى :(قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا) . ان الامر هنا وجه الى كافرين كما هو معلوم وطلب منهم اخرج علم، فالعلم لا يتعارض مع كون ناقله كافرا، وهذا ظاهر ان المركزية للمتن وليس للناقل اذ النقلة كفرة فضلا عن كونهم فسقة. و في المقابل قال تعالى (وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) ، فالاية صريحة ان علمية الانسان لا تحصنه من الباطل و لا تمنعه فان الملبسين هنا وصفهم بالعلم اي انهم عالموا و المعروف انهم علماء قومهم، و

العلم بالاخلال و التحريف كشف عن عدم اماتنهم و ليس العكس. فالمركزية هنا ايضا للمتن فالخلل بالمتن من تلبيس و كتمان مع درايتهم و ضبطهم و علمهم الا انه كشف عن عدم امانتهم و عدم صدقهم. اجل من خلال بطلان المتن الذي نقلوه علم عدم امانتهم و ليس العكس.

وانظر الى هذا الاعتبار ايضا: قال تعالى (وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ)، ولا ريب ان علمهم بكون الدعوى حق هو لاجل ما فيها اي لاجل متنها و ليس لمعرفتهم او اعتقادهم ان النبي امين لا يكذب فهم ليسوا من اهل مكة الذين علموا ذلك. وهذا العلم انما كان لاجل عرضهم و ردهم ما في الدعوى اي المنتن

الى ما عندهم. و على هذا ايضا قوله تعالى و قال تعالى (الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) فان درجة اليقين هذه انما تحققت بالرد والعرض ومطابقة ما في دعوى الرسول صلى الله عليه و اله لما عندهم وليس لايمانهم او وثوقهم به.

في ضوء ما تقدم تتضح مركزية المتن في تبين كون المعرفة حقا بل وفي كون المصدقية الاساس الواجب الذي بتخلفه يتخلف العلم بكونها حقا. ومن هذا يتفرع ويتضح مركزية الصفات المتنية كمميز اساسي للاحاديث الظنية – اي التي لا يعلم كونها صدقا او كذبا– من كونها ما يطمأن له و مما لا يطمأن له. و من المعلوم هذا التمييز الاطمئناني هو الاساس لجميع المسالك التمييزية

للحديث الظني بجميع مشاربها حتى المنهج السندي. ووفق المنهج المتني ومنهج العرض فالحديث الظني الذي له شاهد و مصدق من القران و السنة يكون داخلا في خانة الاطمئنان بغض النظر عن قوة طريق روايته او ضعفه. و الحديث الظني الذي ليس له شاهد او مصدق من القران و السنة يدخل في خانة عدم الاطمئنان بغض النظر عن ضعف طريقه او قوته. و من ثم جاء حديث العرض ليكون نصا في الباب كمصداق و تطبيق لكل تلك المعارف وفرع لها.

تفرع المعرفة

ان العقل البشري الة فذة وهبة ربانية عظيمة ومن اهم اماكنيات العقل هو إمكانه ان يجمع بين الدلالات ويحقق دلالة ثالثة حقة منهما كما انه يعلم العموم وحدود الاطلاقا و جري الاحكام العامة على الافراد وهذا كله من جوهر اللغة والفهم للقوانين والنصوص. ومن الواضح ان أصول الشريعة واقصد نصوص القران والسنة جاءت باحكام عامة و اطلاقات تشمل العصور لان الإسلام هو الدين الخاتم، فكانت عموماته واطلاقاته حجة، و عن الرضا (عليه السلام) قال: (علينا إلقاء الاصول، وعليكم التفريع) فتفرع العلماء من النصوص امر عقلائي بل يوجبه العقل عند تعذر الوصول الى العالم بالواقع وهو من التمسك بالسنة. والتفرع هو اجراء العام على افراده و المطلق على ما يشمله وليس غير، ويسمى في عصرنا اجتهاد، وهو ما

يعرف الان بالاجتهاد في مقابل الاجتهاد الذي يعرف في الازمنة السابقة وهو المعارف غير المتفرعة من اصول شرعية التي يكون مرجعها الرأي والقياس ونحوهما، و قد اشرت ان من الواجب ترك هذا المصطلح : الاجتهاد" واستخدام مصطلح " التفرع" او على نحو التدرج الان نستعمل مصطلح " الاستنباط" فان مصطلح الاجتهاد مع انه مربك ولا يشير الى الحقيقة فانه سبب اشكالا عن البعض والتباسا. فللاجتهاد معنيان؛ احدهما جائز والاخر غير جائز، فالمعنى الجائز هو ما عليه المعاصرون وهو التفرع من النصوص وهو جائز عند جميع فقهاء الاسلام و الاخر غير الجائز هو ما كان معروفا عند القدماء وهو القول بالرأي من دون اعتماد على نص وهذا محرم عند عامة فقهاء الاسلام الا فرقة صغيرة من الحنفية قد انقرضت،

فحينما يذكر في رواية او في كتاب ان الاجتهاد محرم فالمقصود الاخير.

فلسفة الدين

لكل علم فلسفة والدين علم فلا بد ان يكون له فلسفة. وفلسفة العلم امر فطري وجداني لا يمكن منعه ولان الشرع فطري ووجداني فاننا نقطع بان فلسفة العلم ليس فقط جائزة بل لا يمكن منعها.

فلكل علم فلسفة وطبعا فلسفة العلم لا تتدخل في ابحاثه و لا في استدلالته وانما هي تنظر الى مدى التناسق و التوافق بين معارفه و تنظر الى علاقاته مع غيره ايضا من جهة خارجية توافقية اتزانية لا غير. فليس لفسفة العلم اي حكومة على العلم وانما هي ممارسة عقلية وجدانية للتامل و التفكر.

وفلسفة الدين هي النظر الى الدين من خارجه لرؤية توازنه و اتزانه واعتداله و اتساقه وهو ليس مختصا بالدين بل يجري في كل علم.

كل معرفة علمية لها نوعان من الحقائق حقائق اصلية ثابتة راسخة و حقائق فرعية متغيرة متباينة الثبوت وكذلك هناك حقائق قديمة وحقائق مستحدثة. وهناك حقائق متفق عليها وهناك حقائق مختلف فيها . ولا ريب ان الحقائق الاصلية الثابتة الراسخة المتافق عليها في الدين هي العمدة وهي الاساس والمنطلق للك لا بد من التعامل معها دوما باحترام من دون تشكيك.

وفلسفة العلم تتناول جميع اشكال تلك المعارف سواء الثابتة الراسخة المتافق عليها او الحقائق المتغيرة المختلف فيها الا ان الكلام عن الحقائق الراسخة المتفق عليها يختلف كليا عن الكلام عن الحقائق المستحدثة والمختلف فيها . ولذلك فهناك شكلان من فلسفة الدين او التناول

الفلسلفي للدين ولا يصح الخلط بينهما، وهذا لا يختص بالدين ل بكل معرفة، لان خلاف ذلك يعني الجهل و يعني الكلام بالظن في قبال العلم ولا يجوز ادخال الظن في العلم.

وعلى كل حال فيحق لكل انسان ان يتامل و ينظر فيما يخبر به عن الدين و ان يقيمه بخصوص الامور غير الراسخة وغير الثابتة وغير القطعية. بمعنى اخر ان المعارف الدينية المستحدثة والمختلف فيها ليست لها تلك القداسة كقداسة المعارف الاصلية الثابتة الراسخة المتفق عليها. وعلى الانسان ان يحرز اتساق وتوافق وانتظام المعارف العلمية كلها فان العلم لا يتناقض ولا يختلف. كما ان للدين مقاصد عليا وغايات كبرى راسخة ثابتة ينبغي على كل معرفة مستحدثة وفرعية ان توافقها و تتفق معها

بشكل تام. ان البحث عن توافق واتساق وانتظام المعارف الدينية مع محورية و ثبوت المعارف الثابتة الراسخة المتفق عليها هو من فلسفة الدين ومن الميتا دين الذي من سبيله ان يكون رافدا في التحصين وعصمة المعرفة، والفلسفة تبقى معؤرفة افتراضية الا انها تمحيصية وتدعو الى التامل و المراجعة.

الاتساقية في المعارف الاسلامية

حديث العرض على القران نصه ان الحديث المنسوب للشريعة يعرض على القران فان وافقه اخذ به والا لم يؤخذ به. فعامل الموافقة ضروري

هنا لاجل قبول الحديث، والموافقة هنا داخلة في فكرة الاتساق في نظرية الاتساق في معرفة الحقيقة. فلكي نعرف ان الحديث (الفرض) حق (صدق) علينا ان نعرضه على القران (المعارف المعلومة) فان وافقه (اتسق معه) فهو حق (صدق) و الا لم يكن حقا (لم يكن صدقا). والموافقة هو وجود شاهد له من المعارف الثابتة. هذا وان المعرفة الشرعية و بدلالات ومعارف ثابتة تشير الى انها معارف متوافقة غير مختلفة لا تختلف مع بعضها ويصدق بعضها بعضا وهذا هو الاصل لحديث العرض.

وهنا امران متطوران في النظرية الاسلامية الاتساقية وهما الاول : اعتبار وجود معارف معروفة مستقلة بنفسها في العلم من دون الحاجة الى عرض او

اتساق وهي محور المعرفة و ثانيا ان علامة الاتساق هو وجود نسبة للشريعة وشاهد من المعارف الثابتة. ان هذه الصفات مهمة جدا لتقديم صور قوية للاتساقية. فاركان الاتساقية الاسلامية اربع:

اولا: وجود مصدر معتبر للمعرفة محدد.

ثانيا: وجود معارف معلومة مستقلة عن الاتساق.

ثالثا: وجود نسبة للمعرفة المفترضة الى المصدر بطريقة طبيعية واقعية.

رابعا: وجود شاهد من المعارف المعلومة على المعارف المفترضة.

وجميع هذه الامور ينبغي ان تكون بطريقة عرفية طبيعية واقعية وجدانية وبشكل واضح.

والحق و الحقيقة في الاتساقية الشرعية هو العلم بالصدق لذلك لا يكون للظن اثر في ميزان الحقيقة،ولا تاثير ولا خدش فالحق و الصدق هو ما علم صدقه واما غير ذلك وهو (ما علم كذبه او ظن كذبه او ظن صدقه) فلا يدخل في الحقيقة. وهذا ايضا يسد ثغرة في الاتساقية الفلسفية و يقدم اجابة على سؤال مهم بخصوص الظن.

ان الاتساقية الشرعية لا تطرح الموافقة كحل لمشكلة العلم وانما تطرحها كعلامة للعلم ولذلك فالمتسق والموافق هو العلم والصدق أي هو المطابق للواقع ، كما ان المتسق والموافق هو النافع. وبهذا فانها تعطي تعريفا للمطابقة و النفعية من خلال الاتساق. ومن هنا فلا مجال لتقسيم المعرفة الى ظاهرية وواقعية وانما كل المعرفة واقعية

الا انها حين يتبدل العلم فانها تتبدل ليس لاجل تبدل الواقع وانكشاف خطأ الاول وانما هو في الحقيقة تحقق حالة مختلفة من الواقع تختلف عما سبق وهذا يعطي مركزية للعلم في معرفة الحقيقة فالحقيقة في نفسها وواقعها هي ما يعلم ومن هنا ولاجل ان الحقيقة واحدة والواقع واحد فان العلم لا يختلف. واذا اختلف نعم قد يكون للحقيقة اوجه و درجات للظهور و التكامل فيختلف الناس ضمن هذا الحد أي بالاختلاف في جهة النظر و درجة التكامل و الظهور الا انهم لا يختلفون اختلاف تباين وتغاير، فالزيادة والنقصان الجائزة بين الناس هي من حيث تعدد جهات النظر و تكامل الظهور و ليس من التباين و المغاير. وما الامور الشرعية الا كالامور الظاهرية بل هي منها فكما ان الامور الظاهرية الخارجية تختلف في المظهر و الشكل

والادراك بين جهة واخرى و بين القريب و البعيد وفي درجة الوضوح و عدمه فان المعارف الشرعية هيي ايضا اشياء خارجية لها جهات و للنظر اليها وادراكها و ووضوحها درجات بالنسبة للناس. ان الاشياء الشرعية كالاشياء الخارجية بعضها يبلغ من الوضوح والرسوخ بحيث لا يختلف فيه أي احد وبعضها يتباين الناس في ادراكه الحسي فيختلفون الا انه ليس مختلفا ككينونة وهكذا المعارف الشرعية فان الاختلاف فيها لا يسبب اختلافا في حقيقتها و كينونتها وتمظهرها.

وان الاتساق والموافقة والتصديق وعدم الاختلاف يكون باصل التشريع بان المصدق و المتسق والموافق هو الحق و الصدق و الحقيقة وهو النافع و العمل و الوظيفية فهذه مسلمات شرعية ثابتة.

ومع ان كل ذلك جاء في الشرع بخصوص معارف الشرع الا انه واضح من انه جاء تطبيق لمعرفة انسانية عقلية عامة ومن هنا يكون بالامكان تقديم الاتساقية الشرعية كاتساقية معرفية وجميع قواعدها و مبادئها هي تطبيقات للقواعد الاتساقية العامة. فالاتساقية الشرعية هي تطبيق للاتساقية المعرفية العامة. ومن هنا فانا اطرح الاتساقية الشرعية كنموذج فلسفي للاتساقية الاسلامية في نظرية المعرفة.

للمعرفة درجات من حيث الثبوت والعلمية والعلم في الشرع والعرف رسوخ واتصال وحقيقة، وفي الشريعة أصول معرفية هي النصوص القرآنية والحديثية وفيها فروع هي الاستنباطات الفقهية. وأصول المعرفة الرعية منها ما هو قطب يرد اليه

غيره وهي محكم القران وقطعي السنة وما قارب القطعي من الحديث، ومنها ما هو عمدة وهو ما كان شديد الثبوت والاتصال بالقطب، و من أصول الشريعة ما هو دائر حول الاعمدة وهو الأصول الدائرة وهو علم الا انه متصل بالأعمدة وليس له ثبت كالأقطاب والاعمدة. وعلامة الثبوت والاتصال والحقيقة والعلمية هي رسوخ المعرفة بكونها قرانا وسنة او اتصالها بما هو راسخ من القران والسنة.

هذا كله في المعارف الاصلية الأصولية وهناك المعارف الفرعية او التفرعية وهي استنباطات الفقهاء من الاصول وهي ان كانت متصلة بالأصول فهي علم وحق وهي على درجتين فروع قريبة التي يكون اتصالها بالاصول واضحا لكل احد و

الأصول البعيدة وهي التي يخفى على البعض اتصالها الا انها متصلة حقيقة والأفضل عدم التطرق للأصول البعيدة الا عند الضرورة التفصيلية.

هذه المعارف من أصول وفروع كلها علم وحق ودين وشرع ولا يصح الطعن في حجيتها وحقيقتها لانها علم ولها برهان ودليل، وهناك معارف أخرى ظنية ليس لها اتصال بالاصول وهي ثلاثة أصناف اما فهم غير صحيح لنص ثابت فيكون فهما منفصلا غير متصل معرفيا او اثبات نص لا يثبت فيكون منفصلا غير متصل او استنباط غير صحيح فيكون معرفة منفصلة غير متصلة.

التصديق (المصدقية) طريق للمعرفة

بجانب النقل الديني القطعي اي القران و قطعي السنة هناك نقل ظني ككثير من التفسير و الحديث. و شرعيا و عقلائيا لا يصح العمل بالظن و لاجل اخراج المعارف من مجال الظن الى العلم استدل لمجموعة طرق قرائنية اشهرها الان هو صحة سند الحديث و من الواضح ان صحة السند لا يصلح ان يكون عاملا يخرج النقل من الظن الى العلم ، و ليس هو وسيلة لا شرعا و لا عقلائيا تصلح لذلك. و قيل بقرائن اخرى منها الشهرة الروائية و منها الشهرة الفتوائية الا ان تلك القرائن

لا تساعد على اخراج النقل من الظن الى العلم. لكن ما يصلح فعلا لاخراج النقل من الظن الى العلم هو المصدقية اي ان تكون المعرفة المنسوبة للشرع مصدقة بالمعارف الثابتة، وهذا اضافة الى كونها وسيلة عقلائية موجبة للاطمئنان فعلا فان النصوص الشرعية القطعية اكدتها و على وفقها جاء حديث العرض اي عرض الحديث على القران و السنة و العمل بما وافقهما و ترك ما خالفهما.

ان النقل ظن، ومعنى انه ظن أي ظن بالصدق فهو لا يحمل في نفسه ظنا بالكذب، وحينما يكون النقل من مسلم يكون اكثر ظنية بصدقه وحينما يكون النقل بواسطة المسلم الثقة الضابط يكون اكثر ظنية ايضا الا انه لا يخرج الى العلم بذلك ولا يترجح لانه غير مستقل بذلك في

هذه القرينة، أي القوة السندية النقلية لا تستقل بالعلم الا ان يكون هناك أمرا بالتسليم وهو فقط للولي من نبي او وصي واما غيره فلا خروج من الظن الى العلم بذلك. وحينما يصل النقل فانه مباشرة ودون تأخر يعرض على المعارف الثابتة فان صدقته وكان له شاهد منها اذعن العقل له وصار علما مهما كان صورة اسناده. وهذا هو الواضح ووجدانا وعليه القران والسنة الثابتة وسيرة السلف الاوائل.

فمعارف الدين تبنى على العلم، والعلم اما قطعي او تصديقي هو المعارف المعلومة بالتصديق نقلا وبالشواهد متنا. ومن العرفي استعمال صفة الصحيح لما هو صدق وحق وصواب ولما هو سالم من العيوب، وفي قباله المعتل الذي لا يبلغ ذلك

حتى يصل الى ادنى الدرجات فيكون سقيما. فالمعارف هناك ما هو صحيح وهناك ما هو معتل، و الكلام بحسب مضمونه وما يحمل من معرفة يوصف ايضا بانه صحيح او انه غير صحيح اي معتل او سقيم.

ان الرد يكون للمعارف الشرعية و ليس الى المنطوق او النص اللفظي . الشريعة لها تناسق و محورية ومقاصدية و اتجاه و تميز واضح في ابعادها الانسانية و الاخلاقية والمعرفية عموما. من المعارف الشرعية ما هو محوري في الشرع يرد اليها غيرها، وتلك المعارف المحورية عادة ما تكون واضحة لجميع الناس وبينة بجميع تفاصيلها أي

بجميع عناصرها المعرفية الجوهرية والعرضية الاساسية والعريضة الفرعية. وفي الشرع الشاهد هو تداخل معرفي مع توفق في الاتجاه فاذا لم يكن تداخل فهذا يعني عدم الشاهد واذا كان تداخل وباتجاه معاكس أي مع تعارض فهذا شاهد بعدم الانتماء.

من الواضح جدا ان علامة الحق في نفسه وهو يستقل بها، ونقصد انها في نفسه أي انها لا تتأثر بالمعتقد له لا كما ولا كيفا، فالحق يعرف به لا بغيره. والرد والتوافق والتناسب والشاهد والمصدق هو الحق للحق ولس الى غيره. وفي الحقيقة الحق هو الذي يشهد لغيره وهو الذي يعرف به غيره وهو

الذي يعطي قيمة لغيره وليس العكس لكن اشتهر وللأسف اعتقاد غريب جدا وهو ان للشهرة قيمة وأنها عامل تمييز وعامل تعيين للحق، فالحق عندهم هو المشهور، والحق عندهم هو ما عليه الجماعة. وهذه كلها لا اساس لها، بل الحق هو الحق وان لم يعتقده الا فرد واحد وحيد بين الكثيرين والحق هو الحق وان كان خلاف المشهور، والحق هو الحق وان كان خلاف الجماعة.

والصحة أي العلم بالصدق والحق والاعتلال وهو ما لا يعلم فيه ذلك صفة عامة للمعرفة الا انها تستعمل بحسب المشهور من صحيح وضعيف في الحديث الظني، ومن الواضح ان الصحيح يقابله المعتل وليس الضعيف، الضعيف يقابله القوي.

فمحكم القران صحيح وقطعي السنة صحيح والحديث المعلوم بالتصديق صحيح ايضا. والتصحيح هنا بحسب الشاهد والمصدق، فكل ما له شاهد ومصدق فهو صحيح وقد بينا ان ما صحح اسس الشرعية هو الوجدان الانساني. و بالخصوص في الحديث غير القطعي الذي يعلم بالشواهد فيصبح علما هو حديث صحيح وما ليس له شاهد من حديث ظني فهو معتل وهو ظن حتى يعلم انه كذب.

الإشكاليات المعرفية في الاتصال السندي

في قبال المنهج الحق الذي عليه العقل و النقل المعتمد في قبوله الاخبار على نقائها و مصدقيتها للمعارف الحقة و موافقتها القران و السنة و وجود شاهد و نور عليها من المعارف و الذي يمكن العثور على مواضع تطبيقه من الكثيرين كما لا يخفى على المتتبع ، في قبال هذا المنهج هناك من قال بان الاخبار تتباين من جهة احوال ناقليها ، كما ان هناك من قال بان جميع ما وصل الينا من اخبار في الكتب المعروفة نقية يصح العمل بها ،

فاما المنهج الاخير و سمى منهج الاخبارية فلا يصدقه الواقع و هو واضح البطلان ، واما المنهج الاخر و الذي يعتمده جمهور اصوليي المسلمين وهو السائد الآن ،فانه غير ملتفت الى الحقائق المتقدمة الكثيرة و المتعددة و التي اهمها ان نظام الشرع نظام قانوني دستوري له قطب و محور و مقاصد تتمثل بالمحكم من القران و السنة القطعية يرد اليها غيرها . ولقد قسموا الاخبار الى اخبار الثقات و اخبار غيرهم ، من دون الاقرار بحقيقة انه لا ملازمة بين معرفة راو بالصدق و بين صدق خيره و بين معرفة راو بالكذب و كذب خبره . ان هكذا تعميم و اطلاق ليس مخالفا للعلمية بل و للمنطقية ايضا . فالمعروف بالصادق ليس معصوما لنفى عنه الكذب و المطعون به يمكن ان ينقل خبرا صحيحا و ليس من المنطقي قبول كتاب كامل

لراو لاجل انه صادق و رفض كتاب كامل لراو لاجل طعن فيه . و ليس من دليل على ان المعروف بالصدق يصدّق خبره مطلقا و ان خالف القران و السنة و المعروف بالكذب يكذّب خبره مطلقا و ان وافق القران و السنة . بل ما تقدم من حقيق و ادلة تشير الى تقديم الخبر الموافق للقران و السنة و ان كان ناقله ليس ثقة و رد كل خبر موافق للقران و السنة و ان كان ناقله ثقة .

قال المتشبثون بالسندية و الخواصية و الرافضون لما ليس عندهم باعتبار السند و احتجوا على ذلك بامور منها قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ) وفيه ان هذا ليس في امور الدين و انما هو في الاخبار عن امور خارجية لا

يحكمها دستور و لا مقاصد و لا روح جوهرية و لا قطب ، و هذا خلاف المعارف الشعرية التي لها دستور و مقاصد و روح و رحى و قطب يرد اليها غيرها ،كما ان الفاسق هنا الكافر و ليس المسلم . فلا معارضة بين هذه الاية و ما تقدم و لا علاقة لها بنظام نقل الاخبار في امور الدين .

و قيل ان الاخبار الصحيحة مقدمة لاحتمال الصدق اكبر و لقوة الظن فيه ، و قد عرفت ان الظن هو ما خالف الصدق و الواقع و ان الصدق هو شرط العلم ، و يعرف ذلك بخصائص في المنقول نفسه كما تقدم بيانه من حيث المصدقية و الشاهد و لا علاقة لذلك بالناقل او الطريق .

قيل ايضا انه لا يصح العمل بغير العلم و خرج عن هذا الاصل قول الثقة ، وهذا غريب اذ لا علمية

ابدا في قول الثقة ، كما ان اعتماد غيره بما تقدم من صفات المصدقية و الموافقة و الشاهد واضحة

.

و قيل ان اهمية معرفة احوال الرجال لاجل الوضاعين و المدلسين ، و فيه انه لا دليل في ذلك لاثبات تلك التعميمات و الاطلاقات بقبول قول الثقة مطلقا و رفض قول غيره مطلقا ، ولقد عرفت ان الروايات قد تعرضت لهذا الامر و امرت برد الخبر الى القران و السنة ، و الغريب ان السبحاني في دليله الثالث على اهمية علم الرجال اورد مضمون روايات العرض على القران و السنة مع انه حصر التمييز بعلم الرجال حيث قال (الثالث : ظاهرة الوضع والتدليس في الحديث من قرأ تاريخ الحديث يقف على وجود الوضّاعين والمدلّسين

والمتعمّدين للكذب على اللّه ورسوله في أوساط الرواة، ومع هذا كيف يصحّ للمجتهد الإفتاء بمجرّد الوقوف على الخبر من دون التعرّف على صفات الراوي حيث لا يميّز الكذّاب والمدلّس عن غيرهما إلاّ بعلم الرجال؟! قال الإمام الصادق ـ عليه السَّلام ـ : «إنّا أهل بيت ـ صادقون لا نخلو من كذّاب يكذب علينا، فيُسقط صِدقُنا بكذبه علينا عند الناس». ولأجل هذا التخليط من المدلّسين، أمر أئمّة أهل البيت ـ عليهم السَّلام ـ أتباعهم بعرض الحديث على الكتاب والسنّة، فما وافق كتاب اللّه وسنّة نبيّه فيؤخذ به، وما خالفهما فيضرب عرض الجدار.) فمن الواضح ان قوله (حيث لا يميّز الكذّاب والمدلّس عن غيرهما إلاّ بعلم الرجال) غير مصدق ولا دليل عليه ، و ما ذكره من مضمون بقوله (ولأجل هذا التخليط من المدلّسين، أمر أئمّة

أهل البيت ـ عليهم السَّلام ـ أتباعهم بعرض الحديث على الكتاب والسنّة، فما وافق كتاب اللّه وسنّة نبيّه فيؤخذ به، وما خالفهما فيضرب عرض الجدار.)
لم يجعله طريقا لتمحيص و تحقيق الاخبار بينما هو الطريق و المنهج الحق في هذا الشأن.

لقد اشترطت المدرسة السندية فحص احوال الرواة كركن في تحقيق غاياتها ، و من الواضح ان هناك قطيعة معرفية و تراكمية في علم الرجال بين المسلمين على طائفتين رئيسيتين ، و لو ارجعنا المذهبية الى هذا الامر لم يكن بعيدا ، اذ ان الحاجز الاهم في نتاجات علمية مواحدة هو هذا الامر ، وهذا المصطلح و هذا التشدد و هذا الانقسام كان له اثره شيئا فشيئا في تكبير الهوة حتى انسحب على الفقه و صار من غير المتيسر

الالتقاء الفقهي مع وجود هذا الحاجز . ان اعتماد منهج المصدقية و النقاء و التقييم المتني يجعل الروايات حرة من حيث كتب النقل و من حيث تقييمات اهل الرجال ، و يصير البحث عن احوال الرواة ثانويا و مختصا بالقطعيات الرجالية و الروائية المشتركة التي لا خلاف فيها بعد الفراغ من الجامع للمتون النقية المصدقة . ان هذه المنهجية كفيلة باخراج كتب حديثية موافقة للقران و السنة و لها شاهد منهما و مصدقة بهما و عليها نور و خالية من كل شوب او شذوذ او اعتلال ،و بحسب ما قدمناه من منهجية في التصديق و الرد ، و بالتالي يكون لدينا كتب روائية خالية من التناقض و الاختلاف و تحقق الصفة التي مدحها و اعتبرها الله تعالى كتابه بقوله ((أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآَنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا))

. و يمكننا القول وفق هذه الآية ان وجود اختلاف في الحديث دليل على ان منها ما هو ليس من الله عز و جل و رسوله صلى الله عليه و اله ، و ان كتاب جامع للسنة المصدقة و الموافقة للقران و السنة المشتملة على احاديث نقية عليها نور و شاهد منهما هو ما يحقق الجامع للسنة الحقة التي لا اختلاف فيها .

واقعية المعارف الشرعية

كما اننا نعيش في واقع متجانس متناسق فان المعرفة هي صورة لهذا الواقع ولا تقبل الا بالتجانس والتوافق ولا يعني هذا معرفة الحكمة والسب دوما بل يعني معرفة التناسب والتناسق دوما بل أحيانا لو بينت وفرضت الحكمة في شيء وكان

لا يتناسب وجوده مع غيره فان العقل لا يذعن. ان التوافق والتناسب اكثر قوة واقناعا للعقل من التبرير. لذلك فالمعارف الغيبية التي لا يوجد ما يدل عليها من الواقع فهذه كلها ظنون ومن هنا فشلت الفلسفة المثالية حينما انفصلت عن الواقع والصحيح هو ان يكون الانسان واقعيا في فلسفته وفي معرفته، والحقيقة هو ان جميع معارف الانسان الدينية وغير الدينية هي معارف واقعية ومن هنا تجد الانسان لا يذعن بسهولة الى المعارف الخارقة للعادة وحينما تتعلق بالاعجاز يطالب بدليل علمي وهذا من الواقعية فلا يكفي الظن في هكذا أمور وفي الحقيقة كل معرفة لا تتوافق مع الواقع لا بد من دلائل قوية للقول بها لان اذعان العقل للغيبيات لا يمكن ان يكون بالظن ولقصور محدودية العقل في الرد هنا فيكون الاعتماد على الخبر ومن هنا

فان من واقعية الشريعة الا يعتمد في الأمور الغيبية الا النقل العلمي جدا.

من الراسخ في وجداننا وفي الواقع ان هناك أشياء نعلم بوجودها حتما وقعا الا اننا لا ندركها كمادة وهذا ما نسميه (العلم الاثري) أي العلم بالشيء باثره في قبال العلم الصوري أي ما يكون له صورة في اذهاننا. ان من إمكانات العقل الجبارة انه يمكن ان يدرك أشياء باثرها من دون ان يتصوره وهذا غالبا ما يشار اليه في الشرع المعرفة بالايات والدلائل والمعرفة بالقلب في قبال الحس. وفي الحقيقة هو ليل في قبال الحس وانما في قبال التصور الشكلي. ان العقل يمكنه ان يذعن بوجود شيء لا يدرك له أي صورة ان كان له وجود وحضور مؤثر بما لا يمكن دفعه ومن هذه المعارف هو

المعرفة بالله فان العقل يدرك وبقوة وجود الله تعالى بدلائله واثار فعله واقعنا الا انه يعجز عن تصور صورة له. كما ان الراسخ في وجدان العقل ان ما يدرك اثره ولا يدرك صورته هو من العجز تجاه قوة وجوده وليس ضعف وجوده، فهذه الموجودات التي لا تدرك الا بالاثر هي وجودات جبارة يقر العقل بالعجز تجاهها بل أحيانا يعبدها وهذا هو احد أسباب الشرك وهو ان العقل يعلم بوجدانه وجود شيء له اثر في حياته الا انه يريد ان يعطيه صورة فيجعل صورة تمثيلية والشرع ادرك خطورة ذلك فنهي عن تمثيل اله تعالى باي مثل وهذا من الدلائل الحقيقة على سماوية الشرع الإسلامي لبلوغه حقيقة عميقة في الإنسانية لا يتوصل اليها العقل. ان النهي عن تمثيل الاله بمثال ناتج عن عمق المعرفة بحقيقة الانسان التي يعجز العقل عن

معرفتها وهذا بسبب احاطة علم الله بالاشياء وقصور العقل في الإحاطة.

الواقعية هي معرفة وجدانية بانتظام الكون وتناسقه، وهذا التناسق والتناغم هو الذي رسخ مبدأ العدل والاعتدال في وجداننا، فالضمير الإنساني هو تفاعل بين عقل الانسان المبني على المنفعة وبين التناسق و التناغم ، وهذا هو البعد الجمالي للاخلاق و البعد الأخلاقي للجمال. فالجمال تداخل في الاخلاق و الاخلاق تداخلت في

الجمال ولهذا فالواقع لا يقبل الا الجميل و الأخلاقي و العقل كذلك. وما يحصل من اضطراب مالي أخلاقي أي بحدوث قبح او ظلم فان الواقع والعقل سيكافح لارجاع الوضع الى حالته المستقرة والله تعالى يتدخل لاجل اعانة الانسان على ارجاع الوضع وواقعه الى وضعه الجمالي والأخلاقي ومنها ارسال الرسل . فالجمالية والأخلاقية غاية الوجود والواقع والانسان لا يقبل باستمرار اختلالها لانه خلاف غاياته أي خلاف وجداننا وخلاف تناغم معارفنا ولهذا كل معرفة يمكن للعقل قبولها لا بد ان تتصف بالجمال والأخلاقية ومنها المعارف الشرعية فكانت الجمالية والأخلاقية اصل في المعارف الشرعية فلا يقبل العقل معرفة تنسب للشرع لا تتصف بالجمال ولااخلاقية. ان القبح والظلم خلاف الوجدان وغريب عن طبيعة الانسان

ولكي يألف الانسان الظلم والقبح فانه يحتاج الى تربية منحرفة كبيرة وهذا ما يهبط بالإنسان الى مستويات لا تليق به واهم اشكال الظلم والقبح هو انكار الخالق و عدم شكره.

هذا الكون الذي نعيش فيه قائم على النظام والاحكام ودوما يتجه الى الاستقرار، ولسبب أمور واضحة تظهر حالات الشر والضرر، اما حالات الشر –وهو الفعل غير الأخلاقي – فهو بسبب فعل الانسان واختياره الاناني، واما الضرر الذي يكون بفعل أشياء الطبيعة فهو بسب حالة التداخل بين الأشياء. وكلاهما الشر والضرر أمور لا بد منها لأجل اختبار الانسان، لكي يجتنب الشر ويصبر

على الضرر. وكون الانسان مخلوقا للاختبار وان هناك دوما مراقبة لفعله من الوجدانيات الراسخة مما يدل على انه من الحكمة التي اودعها الله في الكون واشيائه وإنها ارادته تعالى في خلق الانسان. وبهذا فحتى خلق الضرر والشر هو لحكمة ومن احكام الكون، فالكون كله محكم وكله خير حتى ضرره وشره.

وجدانية المعارف الشرعية

ان العدل والخير راسخان في وجدان الانسان، الذي هو الجانب الراسخ والواسع من العقل، ولا يمكن للإنسان التخلي عنهما او طلب غيرهما في حالته السوية، الا انه يحصل أحيانا ان يتغلب الهوى والتوجيهات اللاواقعية والوهمية فتتسب في اضطراب في العمل وسوء اختيار في القرار، وهذه ليست بسبب ضعف الوجدان وعدم وضوحه بل بسبب تعمد مخالفته. ومن هنا فحكمة الوجدان وحجيته واخلاقيته ظاهرة ولا يشك فيها وانما كما اشرنا هنا تربية تعسفية تسافلية يختارها بعض الناس هي خلاف وجدانهم وخلاف معارفهم و خلاف حقيقة وجودهم. ان ادعاء المعرفة غير الأخلاقية وادعاء الوجدان غير الأخلاقي من الكذب الصريح بخصوص حقيقة الانسان وغرائزه و وجدانه والغريزة امر واقعي وكل شيء واقعي لا بد ان يكون جميلا

واخلاقيا لكن بعض الانحرافات تصور الامر بخلاف واقعه. ان القول بان سبب اختيار التسافل ومخالفة الوجود الأخلاقي للإنسان هو لاجل مكاسب دنيوية غير واضح بل انما هو بسبب تبريرات باعتقاد حصوله على مكاسب دنيوية والا فان الدنيا من الواقع ولا يمكن ان تستقر بوضع تسافلي لا أخلاقي ولا جمالي والذي يحصلون على منافع دنيوية لا يمكن ان تستقر حالهم في هذه المكاسب بل لا بد من وجود الاضطراب ليس بسبب عدم رضا الله تعالى فقط وانما لان وجداننا وواقعنا لا يقبل الظلم فاذا لم يتعارض مع الظالم وجدانه بسبب التحريف و التبرير و اذا لم يتعارض معه الظالم الاتباع بسبب الخوف و الطمع فان الزمان والمكان والاشياء الأخرى التي لا تتصل به لن توافقه لما اودعه الله فيها من غاية الجمال

والعدل، وستعمل وفق سنن الله تعالى فيها على احداث الاضطراب ثم الخسارة لذلك لا يمكن تصور تحقق ربح دنيوي بالظلم حتى لو مستوى القول غير الديني. ان الأرض والسماء والليل و النهار لا تقل الظلم ولو ان كل البشرية رضخوا للظالم خوفا او طمعا فان الأرض و السماء ستعمل على ازالته وهذه غاية وجودية ولذلك لا يخرج حد عن حكم الله ولا يعجزه.

النص الشرعي من قرآن وسنّة جاء وفق وجداننا. ولذلك فمشكلة قدم النص الشرعي ليست مشكلة حقيقية لان القران والسنة جاءت وصدرت وفق عامية الخطاب، وهذه العامية لا تتغير لأجل تواتر نقلها، بمعنى آخر ان الوجدان التخاطبي اللغوي ثابت كثبوت النص، بل أحيانا هو أكثر ثبوتا وظهورا

من النص الظني، والالتفات الى قلة الاستعمال وكثرته لمفردة معينة او استعمال عرفي معين امر واضح وهو مرتكز ومنقول أيضا بالقطع بالوجدان الا نادرا. ومن هنا فالمصطلح الشرعي والعرف الشرعي ليست مشاكل في مواجهة الوجدان لانها حقائق عامية نقلة بتمامها في الوجدان الشرعي. فالراسخ من معرفة وما يخص النص من معرفة منقولة كلها تحقق وجدانية الشرع و النص الشرعي.

ان الوجدان علم، والابتعاد عنه ظن. واهم اسباب ظهور الظن في الدين هو الابتعاد عن الوجدان، ان الوجدان علم لان العلم انسجام وتوافق والوجدان لا يقبل بغير ذلك، فلا بد من ارجاع جميع معارف الدين الى الوجدان. الوجدان حق، ولا بد من اعادة جميع معارف الشريعة الى الوجدان، لان ابتعاد

المعرفة عن الوجدان ابتعاد لها عن العلم والحق. ان من علامات الحق موافقة الوجدان، فاذا كانت المعرفة موافقة للوجدان فاعلم انها حق، واذا كانت المعرفة مخالفة للوجدان فاعلم انها باطل. وقد ورد النص برد المعرفة الى الوجدان وهذا ما جعلت له كتابا خاصا عنوانه (استفت قلبك).

كل ما يحتاجه المسلم لكي يفقه القرآن والسنّة ان يجيد اللغة العربية وان يعرف الأمور المسلمة الضرورية في الدين لكي يرد غيرها اليها. وهذا لا

يتطلب معرفة المقدمات الاختصاصية الدقيقة البعيدة عن العامة.

في المعارف العامة كالدين وادلته اي القران والسنة لا تحتاج الى اكثر من الفهم والادراك والمعارف الضروري الراسخة لكي تكتسب المعرفة وتعمل بها. فبمجرد ان تطلع على الدليل على اعتقاد او عمل فانه يتحقق عندك استفادة وامتلاك وتحقق للعقيدة وطريقة العمل. والشرع معرفة عامة لا تحتاج الى مقدمات غير معرفة اللغة لمعرفة معارف الشريعة من النصوص وهذا لا يختص بفقهاء الناس بل بكل مسلم يسمع النص من اية او رواية بل ان هذا يشمل الكفرة ايضا فلا يحتاجون الى مقدمات غير الفهم العرفي والا كيف يحتج عليهم القران. ما حصل في المنهج الاختصاصي انه صار المسلم

يحتاج الى مقدمات طويلة وكثيرة ومعقدة لكي يستفيد استفادة شرعية من النص ومن لا يعرف تلك المقدمات فانه لا يتمكن من العمل بالنص ولا استفادة علم منه، فصار علم العامي بالآيات والروايات هو بحكم عدم علمه. وهذا من غرائب الامور.

آيات القران نقراها ونراها بأعيننا ونسمعها بأذاننا ونفهمها بعقولنا ونتصور معانيها بأذهاننا، وليس لنا طريقة اخرى لإدراكها غير ذلك. وهذا هو الوجدان في الفهم. وامتثال الامر الالهي يكون بإتيانه كما نفهمه فهما عاديا وليس لدينا فهم غير هذا الفهم وامتثال غير هذا الامتثال. وهذا كله بديهي، ان وجدانية الفهم بل واعتماد الخطاب الشرعي على الوجدان امر بين.

حكم الله في الأرض

ان جميع ما يمكن ان يتوهمه الانسان من ادعات تسوغ له انكار الله تعالى وانكار دينه الحق هي أمور واضحة البطلان، ولذلك فان جميع ما يمكن للإنسان ان يعتمده من مصادر معرفة توجب الايمان بالله تعالى من عقل او علم او نصوص ماثورة سماوية وغيرها وتعاليم وحكمة. والايمان بالله تعالى امر واضح جلي يقوم على التصديق والاقرار ولذلك فهو لا يعطى لمن لا يقر ويصدق ولا يسلب ممن يقر ويصدق، والشرك كذلك امر واضح بين ولا يمكن اثباته بشبه ولا انكاره بشبه. قال الله تعالى (وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ

لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَاؤُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ) وقثال تعالى (وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ) فالشرك في القران هو عبادة غير الله بل ان في اية اخرى عبر عن (عبدنا) هنا ب (اشركنا) قال تعالى (سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ.) وقال تعالى (وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ) وقال تعالى (وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ) وقال تعالى (وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ

اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ) بل صرح القران ان الشرك هو شرك عبادة قال تعالى:

(قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا)

فالشرك هو خصوص عبادة غير الله تعالى ولا يدخل فيه اي شيء اخر وهو المتيقن وكل ما يخالف ذلك لا يعتد به وكل فعل لا يكون شركا الا اذا صدر من مشرك يعبد غير الله تعالى وقول الله تعالى (وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ) هذه دعوة تاليه وعبادة وليس مطلق الدعاء ولا مطلق الدعوة. قال تعالى (قُلِ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ

فَلَا تُنْظِرُونِ) و من الواضح الارتكاز هنا على انهم مشركون يدعون الهتهم التي يعبدونها.

وقال تعالى (وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ (5) وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ) فهنا دعاؤهم كان عبادة لا ان الدعاء عبادة و قال تعالى (قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ) فدعاؤهم كان عبادة لا ان مطلبق الدعاء عبادة. فالدعاء الصادر من مشرك هو علامة الشرك لا ان الانسان بطلب حاجته من غير الله تعالى مطلقا وان كان موحدا يصبحا مشركا هذا فهم سقيم بل سفاهة. فالكفر والشر واضحان كمان ان الايمان والتوحيد

واضحان ولا يدخلهما شبه او ظنون لا في الاثبات ولا في الرفع.

قال تعالى (حُنَفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ) وقال تعالى (وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ) وقال تعالى (وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)

وقال تعالى (مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)

وقال تعالى (قُلْ صَدَقَ اللَّهُ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)

وقال تعالى (إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)

فهذه الايات فيها اشعار ان الشرك يقابله الحنيفية وهنا شبه التصريح بذلك

(إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ)

وقوله تعالى (قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)

بل صرح القران ان الحنيفية ضد الشرك قال تعالى

((وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)

وقال تعالى (ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)

وقال تعالى (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ (30) مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ)

التأويل

التأويل له معنيان الاول وهو ما كان على لسان اهل البيت صلوات الله عليهم ويراد به بيان المصداق المحقق لقضية الاية، اي هو تحقق الاية خارجا والثاني يراد به المقصد المعرفي منها وهو اما ان يكون بحسب الوحي او بحسب اللغة، ولان اهل البيت واصحاب النبي كان علمهم بالتأويل قطعيا

فانهم احيانا يسمون التأويل قرانا والبيان النبوي تنزيلا فاختلط على من لا الفة له بطريقتهم في التعبير. وانا اذا علمت من التأويل شيئا بعلم قطعي ايضا ساصفه بالقرانية توسعا واتباعا للسلف و تركيزا على هذه النقطة لكي تفهم كلمات الاوائل بشكل صحيح. والقران بحسب مباني اهل اللغات و اللسانيات يمكن ان يعرف بنص المتن المنزل وما يتفرع منه من معان يفهمها اهل اللغة او يفسرها الوحي. ومن هنا يتبين لماذا حصل اعتراض على توحيد المصاحف لان المقصود هو هذا البيان النبوي المدرج للتنزيل، وكان يسمى تأويلا منزلا، واحيانا ولاجل معرفية الشرعية لا تعبيريتها ولاجل ان القصد الاساسي للمعرفة وليس للنص فانه يقصد مباشرة البيان النبوي للاية دون ذكر النص التنزيلي، والذي ليس عارفا بهذه الطريقة وليس له الفة بطريقة

القدماء والسلف في التعبير فانه سيظن انه من القول بالتحريف لكن الحق انه قصد معرفي للبيان النبوي للنص التنزيلي. فما كان يتحدث به اهل البيت واصحاب النبي احيانا مخالفا للمتن في المصحف هو من البيان النبوي للقران وهو المحكم عندهم وهو الحقيقة والمراد والمقصد. ولانهم يعتمدون الاختزال و الاشارة و الارتكاز فانهم احيانا يكتفون بذكره دون ذكر المتن، و اذا وفقني الله تعالى فانني سأؤلف كتابا يقصد البيان المعرفي للقران من دون ذكر للفظ النص التنزيلي لكي تعرف هذه الطريقة وتفهم بشكل واضح وهو ما يمكن ان نسميه التعبير المعرفي للنص القرآني. فان الكل متفق ان هناك مواضع يفترق فيها التعبير التنزيلي عن مقصده او مراده او المعرفة المستفادة منه وفي الحقيقة المقصد والمراد من القران الاخير

وليس ظاهر اللفظ ومن هنا فانه كثيرا ما لا يستحسن المنهج الظاهري لفهم القران و يفضل الفهم المعرفي. والذي استفذته من الروايات ان اهل البيت و الاصحاب احيانا يعبرون عن التنزيل والقران بتعبير معرفي لاظاهري ، وهذا ما سبب شبهة عند البعض وقال انه قول بالتحريف.

والحقيقة ان هناك دوما عالم عارف بالواقع يعرف التأويل على حقيقته سواء تاويل معنى او تاويل فعل، ولذلك هو القادر فعلا مع تجدد الحوادث بتعيين الوظيفة لذلك امر الناس بالرجوع عليه فامر الله بطاعته وامر بالرد اليه حينما امر باطاعة ولي الامر والرد الى ولي الامر في القران الكريم.

ان الله تعالى خلق هذا الكون وهذا الانسان لاقامة حكمه فيه وإظهار عدله فيه فارسل الرسل واقام

الحجج الائمة لانهم علماء بشرعه فهم من يقيم حكمه بواقعه، ولكن لو ان الناس عصوا ولم يمتثلوا في تقديم قول الحجة وقدموا غيره ممن لا يعلم الواقع او منع مانع من ظهور العالم بالواقع، فهذا لا يسقط واجب اقامة حكم الله تعالى وعلى الناس اقامته بكل حالة .

فحينما لا يعطي الناس للامام الحق حقه فالاصول العامة من الجماعة و عدم الفرقة تترك له النظر في الاصلح في التعامل مع الامر وهو حقه وليس واجبا عليه الا بعلم هو يعلمه وما يتوافق مع تلك الاصول. ومن هنا يتبين بوضوح كيف ان ائمة الحق حينما ظلموا صبروا وبعلم عندهم امتثلوا امر الله تعالى وبينوا انفصال المسألتين مسألة امامتهم على الناس ومسألة الجماعة ، ففي كل لحظة يبينون

انهم الائمة وفي كل لحظة ايضا يبينون انهم اهل الجماعة ولا بد ان احكام ان تقام بكل شكل.

الظاهرية والذروية

الدين ليس متشابه القران بل الدين محكم القران و الدين ليس روي الروايات بل الدين دراية الروايات. والاحكام و الدراية يحتاج الى شاهد ومصدق وعدم اختلاف. واكبر خطأ وقع فيه البعض الاغترار برواية الروايات والافهام الظاهرية للقران فكونوا عقائد وافكارا واحكاما لا تتوافق ولا تتسق و لا تتناسق مع ما هو ثابت و معلوم ومسلم من الشريعة. اخطر شيء حصل في الاسلام هم (الظاهريون) وهم اصل كل خلاف.فيتبرؤون من

المسلمين و يضللون المسلمين و يكفرون المسلميين.

ان الله تعالى امرنا باتباع القران وليس متشابهه و امرنا باتباع السنة و ليس الحديث و امرنا باتباع قول العترة و ليس رواياتهم. ومن لا يميز بين ذلك فعليه ان يميز.

وقال امير المؤمنين صلى الله عليه في وصف من قد سماه البعض عالما: (خائض عشوات، ركاب شبهات، خباط جهالات، لا يعتذر مما لا يعلم فيسلم، ولا يعض في العلم بضرس قاطع فيغنم، يذري الروايات ذرو الريح الهشيم، تبكي منه المواريث، وتصرخ منه الدماء، ويستحل بقضائه الفرج الحرام، ويحرم به الحلال) اخرجه المفيد

والرضي و الطبرسي وقال المفيد (روى ثقاة أهل النقل عند العامة والخاصة).

وفي اللغة ذرت الريح الشئ ذروا وأذرته وذرته: أطارته وأذهبته. وقال: الهشيم نبت يابس متكسر، أو يابس كل كلاء وكل شجر، ووجه التشبيه صدور فعل بلا روية من غير أن يعود إلى الفاعل نفع وفائدة، فإن هذا الرجل المتصفح للروايات ليس له بصيرة بها ولا شعور بوجه العمل بها .

اقول: – الدين هو قولالنبي والعترة و ليس روايات عن النبي والعترة. الخلط بينهما ذروية والخالط ذروي. – قول العترة علم و روايات العترة ظن و لا يدخل الظن في العلم. واذا رايت ذرويا فلا تسمع منه. واحدهم (ذروي) و الجمع (ذرويون)

- ربما يوصف هؤلاء بالحشوية لكنه ليس دقيقا، وربما انا اول من يشتق هذا الاسم (ذروي) من نص كلامه صلى الله عليه واله.

- انا انصح بتعميم هذا الوصف فانهم يوهمون الناس انهم يتكلمون بكلام النبي و العترة وان لديهم علم النبي وعلم العترة قال احدهم (انا لدي كلام العترة. انتم ماذا لديكم؟) ويقصد بكلام النبي والعترة روايات يذروها ذرو الهشيم. يتبرأ بها ممنت خالفه و يطعن فيهم ويحرم به الحلال.

الاتفاق والاختلاف

الشريعة معرفة والمعرفة كالواقع لا تقبل التعدد وكون دليل الشريعة قولي و مفاهيمه اعتبارية لا يجوز القول بإمكان التعدد كما ان في الشريعة

أصولا عامة معلومة تفضيلية كاختيار الأسهل والاهنأ و الايسر ونحو ذلك من تفضيلات وهذا التفضيلات تعين الاختيار، لذلك لا يكون هناك نصان موافقان للمعارف الثابتة ، بل دوما هناك واحد وهو صاحب التفضيل، ومن هنا فامكانية ان يكون هناك نصان متعارضان وكلاهما موافقان للقران والسنة لا مجال له لان المعرفة لا تتعدد حتى ظاهرا ولانه لا بد ان احدهما له صفة تفضيلية فيختار والاختيار هو للايسر والاسهل. ان المعرفة لا تتعدد والعرض العرفي الصحيح لا يجعلها تتعدد ومن هنا فلا تصل النوبة الى التوقف او التخيير بل دوما هناك تعيين. فاذا عرضت عليك حديثان متقاربان فعليك ان تختار افضلهما من حيث اليسر و السهولة وهو المتعين. كما ان المعرفة تستدعي العمل فكل ما علمت عملت ولا يتاخر العمل

لاحتمال وجود معارض الا انه حين يعلم المعارض و يترجح يجب تعديل المعرفة والاعمال السابقة صحيحة وهذه هي سهولة الشريعة وسعتها.

النص واضح في كون التسمية هي (المسلمون المؤمنون) كما ان اتصال المعرفة و اعتصامها يمنع من ظهور الاختلاف لكن التسمية للتعريف او المحبة جائز على ان لا يخالف الثوابت و لا يتعاكس مما يوجب التضليل. وكتدرج معرفي مع واقعنا اللامنطقي فانه ينبغي أولا رد كل معرفة الى الثابت فعلا من الدين، وفرز النصوص بالعرض على تلك المعارف و التجرد و الانصاف، ثم الانطلاق من نقاط الخلاف، وحينما يتعذر تجاوز نقطة فانه يجوز مؤقت الاكتفاء بوحدة العمل بالجماعي وان كان اختلاف في العمل الفردي. وهذا كله تفاعل

خارجي مع صور المعرفة والا فالمعرفة لا تقبل الاختلاف والتعدد.

الانسان كائن واقعي وهو دوما ينطلق الى المعرفة مما لديه من معلومات ومعطيات و لا يبدأ بها من مكان مجهول حتى الفرضيات هي دوما تكون منتزعة من الواقع ولذلك فالعقل يعرّف المعرفة ليعرفها ومن دون تعريف بشاهد ومصدق فلا تعرف وهذه هي معرفة المعرفة. فالانسان يهتم بكيفية التعامل مع الواقع وكيفية تغييره ولا يبدو واضحا اهتمام الناس بمعارف عليا وانما يكون السؤال عنها من باب حب الاطلاع والا فان الصلابة المعرفية

البشرية هي في الأسباب والنتائج وفي الوظيفة والنفع والربح والخسارة وهذا وان سمي مادية الا انه بسبب الغريزة الواقعية في الانسان ولهذا كان الايمان مستمدا من الواقع والوجدان واهم أسباب الايمان بالغيب هو الواقع فالعقل لا يذعن لغيب ليس له حقيقة او اثر واقعي، ولولا ان العقل يرى الواقعية في المعارف الشرعية الغيبية لما اذعن اليها.

اننا لا نحتاج بعد الان الى كلام كثير لبيان أهمية وجود عالم يعلم الواقع ، الا ان لو حصل و منع مانع من الوصول اليه فان الناس بما لديهم من علم يعملون بما لديهم من حجة متمسكين بما هو عليه من علم . وهنا تواجههم مشكلة المختلف فيه من النصوص ثبوتا وفهما وقد اشرت ان توحيد طرق

الثبوت وتوحيد طرق الفهم كفيل برفع الاختلاف وان هذا التوحيد يكون بالعلم ووفق الحق وةالصدق وليس التمذهب و التمدرس.

وان منهج العرض بعرض المعارف الظنية على المعارف المعلومة وتاخذ بالمتناسق والمتسق والمتوافق، واصله ان المعارف الحقة يصدق بعضها بعضا قد جاء في القران والسنة وهو موافق للعقلاء وعرفهم ونص فيه والفلاسفة المثاليون ككانط واسبينوزا قالوا به ويمسى (نظرية الاتساق

Coherence theory in truth

علمني منهج العرض الذي اعتمدته منذ سنوات ان الكلام المفيد هو في الامور المتفق عليها، و الكلام المضر هو الجدال في الامور المختلف

فيها، لذلك انا لا اناظر ولا اناقش ولا اجادل احدا مطلقا.

واما التعامل مع المختلف فيه فهو رده الى المتفق فيه فان كان له شاهد ومصدق وموافق اخذ به والا لم يؤخذ به. ويمكن ان يكون بعمل فردي لكن الافضل ان يكون بعمل جمعي مع التسليم لامرين:

الاول اعتماد منهج العرض

الثاني: الاتفاق على الثوابت و الانطلاق منها

انا اتعهد لمن يعتمد ذلك بأمرين: الاول عصمة المعرفة و الثاني رفع الاختلاف.

الاتصال المعرفي هو العاصم للمعرفة وهو الموصل للحقيقة واما غيره فقاصر وان كان جزء من العمل

للبحث الا ان العمدة والمعتمد هو تواصل المعارف.

أزمة الفكر اللاديني

من المعلوم ان الفكر اللاديني له مستويات في انكار الدين ، سواء كان بنفيه وجود الله تعالى او الحاجة اليه او نفيه الحاجة الى الدين او نفيه الحاجة الى علماء الدين و الفقه في حياة الانسان . و لا نجد أيا من هذه الاطروحات تتسم بالموضوعية او العلمية ، فسواء كان الدين حقيقة او علما او موروثا فانه لا يمكن مقابلته بهذا الشكل من النفي الراديكالي ، و لا تكفي ابدا دعوة التحرر و الاستقلال التوجه بكل هذه الشمولية و الانكار الراديكالي بحجة عدم الحاجة الى الدين او ظهور حالات استغلال له .

لقد ادى توهم المعرفة لدى الطبقة اللادينية و التعالي الفكري بدعوى الثقافة و التنور و دعوى احتكار المعرفة و النظرة الدونية الى المدرسية

الدينية و التعليم الفقهي ، و الاحكام المسبقة و النظر من بعد و عدم سبر غور حقيقة التعامل المدرسي الفقهي مع النص ، كلها ادت الى تشويش في الاطروحة اللادينية و افقاره من العلمية و الموضوعية بل و المنطقية احيانا .

ان هناك حقائق لا يمكن للعقل السليم التغاضي عنها تثبت حقيقية و صدق الرسائل السماوية و يكفي استمرارالتعاليم الفقهية من دون تناقض او اختلال الى مئاة السنين شاهدا على جوهرية و حقائقية مضامينها ، فان كل نظر فلسفي و فكر عقلي لا يلبث سنوات الا و طرأ عليه التغيير و الحاجة الى التكميل ، بينما التمام و التكامل متجذر في الرسالات السماوية ، و لا تكاذب و لا تناقض بينها كما انه لا خلل في العمل بها و

اعتمادها الى الآن . و ليس من مأخذ موضوعي و علمي على مضامين الرسالة السماوية جدي و معتبر عقلا يعتد به الى الآن ، و مجرد دعوة التحرر و عدم وجوب الطاعة للارادة الالهية لا مساعدة عليها ، كما هو الحال في رفض التفسير العلمائي للحطاب الديني ، و دعوى عدم الحاجة اليه ، فان العالم ما هو الا مختص و علمي يتبع قواعد علمية متفق عليها بين اهل الاختصاص ، و يجتهد في الصول الى المراد الواقعي للخطاب الالهي و عدم توهم ما ليس كذلك ، لحقيقة ان الحطابات الالهية الفقهية امور منقولة تدخلت فيها عوامل نقلية تحتاج الى تنقيح و تحقيق ، و المسالة لا تتعدى ذلك ، و كل دعوى غير ذلك فانها خلاف الواقع و لا تتصف بالموضوعية .

و حال المختص بعلوم الدين و العامل بتعاليم الدين حال كل مختص بعلم معين و عامل به ، فكما ان الخطأ و سوء الفهم بل و تقصد الاخلال وارد في غير العلوم الدينية و العاملين بها فان ذلك وارد فيها و في العاملين بها ، و خصوصا ان العاملين بالدين هم اكبر شريحة على وجه الارض تعمل بعلم معين واختصاص معين ، كما ان المختصين بعلوم الدين يفوق عدد اي عدد من الاختصاصيين في اختصاص اخر على وجه الارض ، و مسألة الروحانية و الارتباط بالسماء لا تختص برجل الدين و لا المتدين بل هي مختصة بكل انسان يعتقد بوجود خالق و الضمير الانساني و روحه السامية . انا لو نظرنا الى العلوم نجد علوم الدين احد تلك العلوم و لو نظرنا الى الاختصاصات نجد علوم الدين احد تلك

الاختصاصات ، و لو نظرنا الى المختصين بالعلوم نجد علماء الدين هم من اهل الاختصاص و لو نظرنا الى العاملين بالعلوم و معتمديها تطبيقيا في حياتهم نجد العاملين بالدين هم من ضمن تلك الفئة العاملة بعلم معين . بل نجد ان المختصين بعلوم الدين لا يساويهم عددا اي عدد من المختصين في اختصاص اخر و نجد العاملين بالدين و المعتمدين عليه في الارض لا يساوي عددهم اي عامل باختصاص فيها . وكما ان الخطأ و الخلل وارد في مجموعة صغيرة مختصة لا يتجاوز عددهم الواحد او الاثنين فانه يكون اكثر احتمالا في الالاف المشتغلين و المختصين بعلوم الدين ، وكما ان الخطأ وارد في المعتمدين على علم معين لا يتجاوز عددهم عدد الاصابع فان الخطأ يكون اكثر احتمالا في المتدينين وهم

المعتمدين على الدين في حياتهم .أذن لا يوجد مبرر اطلاقا للحمل الراديكالي و الشمولي في تخطئة الاطروحة الدينية بمجرد خطأ او خلل اختصاصي او خلل او خطأ من العاملين فيه ، و هكذا احكام راديكالية و شمولية تعاني من اللاموضوعية الواضحة من الافتقار للعلمية بما لا حاجة لمزيد من الكلام لبيانها . و كما ان الاستغلال وارد في ادق العلوم و الضرر ناجم عن استغلالها وسوء التطبيق ، فان سوء التطبيق و الدعاوى الباطل و البدع و الانحراف عن جوهر الدين و حقيقته ايضا وارد . و على من يريد النظر في تطبيقات الرسالة السماوية الحقة عليه النظر فيما هو واقعي و حقيقي و صائب و صادق منها ، و ليس في اعمال المنحرفين و المشتغلين و الكذابين ، كما ان الكذب و الاستغلال و التحريف

وارد في كل علم و اختصاص و ليس شيئا خاصا بالمشتغلين بالدين لكي يؤدي الى حكم رديكالي و شمولي بنفي الحاجة الى الدين و الرسالة السماوية . كما انه من غير العلمي و لا الموضوعي استغلال الاخطاء و الانحرافات التي تخرج بها مجموعة دينية او فئة منها و استغلال ذلك لاجل الطعن بالدين ، ان هذا من اتفه و اقبح اشكال الوهم و الخطأ الاحتجاجي . ان الاستغلال البشع لحالات الخرق و الانحراف في تطبيق الدين سواء على مستوى افراد او جمعات او مؤسسات و تضخيم ما يمكن تعنيه انما هو حالة واضحة من غسل الادمغة و الجذب الفكري و استغلال العواطف و بث الحكم اللاعلمي و اللاموضوعي اعتمادا على حالات تعبئة و تثقيف مضادة ، فاصبح الامر في اطروحة الفكر الاديني طرحا

سياسا اكثر من كونه فكريا ، و ما عاد بالامكان جعل ضابطة جيدة لتعريف المنهج الذي يعتمده المنهج اللاديني في بيان افكاره و منطلقاته ، بل صار مشروعا لديه استغلال و استعمال كل ما يمكن ان يحقق ميلا فكريا او عاطفيا كالتأشير الى حالة خلل تطبيقي ديني او خرق فردي و اعتبارها نموذجا و ممثلا للدين و اهل الدين ، و من الواضح ان هذا من صفات الطرح السياسي و ليس الفكري ، وهو مؤشر فقر و عوز في النظام الفكري للمنظومة الدينية او على الاقل في القاعدة الفاعلة فيها .

يقول الفكر اللاديني ان العلمانية تدعو لقيام دولة قائمة على العلم و ليس على الايمان . و هنا ايضا يتوهم الفكر اللاديني او يبرز توهيما الا وهو

معارضة الدين للعلم . و طبعا ليس الفكرة ناتجة عن فهم خاطئ للدين فقط و انما ايضا ناتجة عن فهم خاطئ للعلم . و الغريب ان كتب المختصين بالدين و الشريعة مليئة بعبارات علوم و علم ، و نادرا ما تجد كتابا مختصا بمعارف الدين و الشريعة يخلو من كلمة علم او علوم ، بل ان الدين ما يطرح الا باعتباره علما ، فكيف يدعى ان الدين معارض للعلم . هذا من جهة و من جهة أخرى ان الدين قد كرّم العقل و حكم العقلاء و أقرّ المعارف العلمية الوضعية و دعا اليها ، و النصوص الدينية مليئة بعبارات الحثّ على العلم و طلبه بما لا حاجة لمزيد من الكلام، بل ان الفصول و الاجزاء التي تعنى بالعلم و طلبه في كتب الحديث و الفقه تتجاوز في حجمها اي فصل آخر فيها ، بل ان هنا كتبا و مؤلفات مستقلة في العلم و طلبه .

ان الاحتجاج بالواقع على الواقع غير صحيح في عرف كل من له منطق ، وكل نظام له نظرية و تطبيق كما هو الاسلام ، حينما يساء تطبيق النظرية لا يمكن ابدا و لا يصح جرّ ذلك على النظرية . بل واجب الباحث الرجوع الى المصادر الاصلية الحقيقية . كما انه حينما تكون التعاليم منقولة و تتدخل آلة النقل و قدرتها النقلية في صحتها يكون لزاما البحث عن النقل الصحيح و ليس كل نقل . ان من الواضح ان الاستدلال على ضعف و خطأ النظرية من خلال التطبيق او الاستدلال على خطأ المنقول جميعه من خلال نقل خاطئ هو من عدم الانصاف و اللاعلمية و اللاموضوعية .

ثم اننا نجد الفكر اللاديني السياسي يرفع راية العدالة الاجتماعية و يشير الى ان السياسة الدينية

غير محققة لذلك وهو كلام لا واقعية له فاما على مستوى النظرية فان النصوص الدينية من آيات و روايات تحقق العلم القطعي باستناد الحكم الاسلامي على العدل و اشتراط ذلك في شرعية الحاكم ، و على مستوى التطبيق فان اسمى صور العدل كانت في حكم النبي صلى الله عليه و اله و وصيه عليه السلام، و البشارة النبوية انما كانت بدولة العدل في من سيملأ الارض قسطا و عدلا كما ملئت ظلما و جورا ، فلا أدري اي عدالة يستطيع الفكر الديني ان ينفيها عن الاسلام ، و ليس من حقه استغلال خروج جماعات شاذة و حكام ظالمون في الاسلام لتعميم ذلك على الاسلام .

و بالنسبة للسلطة و التسلط فانا كثيرا ما نجد وهما و توهيما بخصوص التسلط الديني السياسي ، مع ان القريب و البعيد صار يدرك انه لا ولاية و لا طاعة و لا قدسية الا للانسان الكامل المتمثل بالنبي صلى الله عليه و اله و وصيه عليه السلام بامر من الله تعالى ، و اما غيرهما فلا ولاية له و لا طاعة ولا قدسية له مهما كان ، و انما الرجوع و تقليد رجل الدين و الفقيه هو من مقتضيات العقل من باب رجوع الجاهل الى العالم لتعذر تناول المعارف الفقهية مستقلا على غيره ، و الحال هنا كما هو حال الرجوع الى المختصين في اختصاصهم فكما يرجع الى الطبيب في اختصاصه و الى المهندس في اختصاصه وهكذا نحو ذلك فانه يرجع الى فقيه في اختصاصه .كما انه صار معلوما ان الرجوع للفقيه انما هو في الاحكام و

الامور العملية و اما العقائد و المعارف فلا تقليد فيها بل يحرم فيها التقليد .فتكون التعاليم الدينية السياسية الحقة نصائح و ارشادات عملية يفرض العقل و يوجب تقبلها لانها صادرة من الشارع الحكيم العالم . انا لم نجد اعتراضا مصيبا يتوجه الى المعارف الاسلامية الحقة و تطبيقاتها الصحيحة و المنقولة بالنقل الصحيح ، و هذا الامر مؤكد ايضا لان المعارف الدينية تتصف بموافقتها العقل و الحكمة و الدين قائم على العقل و الحكمة ، فلا يمكن ان يتطرق اليه الوهن ، و كل طعن في الدين انما كان من المغالطة المنطقية و من الاحتجاج بالواقع على الواقع بظهور حالات من اللاعلمية في الفتاوى او القيادة السياسية الاسلامية لا يعني ابدا تجويز و اعطاء الحق للطعن في الدين واهله و ان هذا منتهى الجور و اللاعلمية

التي يسقط فيها دوما الفكر الاديني .مع ملاحظة ان الالفاظ المتعلقة بالقهر و الظلم السياسي المتمثل بالدكتاتورية و الامبراطورية و العنصرية لا علاقة لها بالاسلام في نشأتها و تطورها .

و سوء التمثيل الصادر من حكام الظلم و الجور لا يمكن تعميمه على الحاكم الاسلامي و الاسلام بريء من ذلك و اشباهه . فاما على مستوى النظرية فالقران و السنة ظاهر ة و قطعية في اعتبار العلم و الكفاءة في الادارة و اما في التطبيق فان التفويض ما كان الا للانسان السماوي المتمثل بالنبي و وصيه عليهما السلام ، و اما غيرهما فليس لأي كان الانفراد و تحت اي ذريعة كانت . و الصورة التي اعطتها بعض السياسات و الحكام الاسلاميين

الظالمين تحت اسماء مختلفة كلها باطلة شرعا و لا صحة لها .

ان من الغريب ان يتحدث البعض عن الاسلام القائم على الامر بالمعروف و النهي عن المنكر و كأنه النظام الذي يأمر بالمنكر و ينهى عن المعروف ان هذا من الزور و البهتان ، و ان ظهور حالات سلبية في نظام الحكم باسم الاسلام لا يبرر هكذا تصوير و تزوير للحقائق ، و ابتداع اسم (الاسلام السياسي) كحالة مشبوهة انما غايته تسقيط الاسلام و اضعافه في نفوس الناس ، انما النظرية الاسلامية نظرية فكرية سياسية اجتماعية حياتية عامة ترسم صورة نظام سليم و مسالم للانسان ، و تطبيقها الصحيح لا يؤدي الا الى دولة العدل و الرفاهية و ظهور حالات خاطئة تطبيقية لا

يمكن ان تنسب للاسلام باسم مبتدع كاسلام سياسي . ان الاسلام هو وجه الضمير و وصوت العقل و صورة العدالة الذي ينادي به الفكر اللاديني ، فكيف يتطرق الطعن اليه ما لم يكن هنا خطأ في المعطيات او مغالطات منطقية في النتائج المحصلة .

وبينما يرى الفكر اللاديني انّ عادات و تقاليد شعوب بدائية غارقة في الخرافة و الكذب هي حقائق و مصادر للعلم و المعرفة ، فانّه يرى ان كلّ ما عليه شعوب الاديان السماوية مصدره الاسطورة و الكذب ، فاليهودية التي تتجاوز الثلاثة الاف سنة و المسيحية التي تتجاوز الالفي سنة و الاسلام الذي يقترب من الالف و الخمسمئة سنة

، هذه كلها و ما كان عنها بنظر الفكر اللاديني هي نتاج اساطير لا تتوفر فيها الصفات اللازمة لتكون حقائق و معارف .

انّ الاثار التي في الكهوف و بيوت القصب و البيوت التي فوق الاشجار للامم البدائية كلها تعتبر حقائق معارف عند الفكر اللاديني ، و اما المدن الشاهقة و العملاقة مثل القدس و روما و مكة و بغداد و دمشق و الاندلس و خراسان ، كلها لا تنفع ان تكون مادة للحقيقة و المعرفة . و يرى الفكر اللاديني ان كل ذلك نتج عن الاساطير التي في الكتب السماوية .

انّ الفكر اللاديني يرى حياة الغاب و الحيوانية و الشهوانية البدائية مصادر للمعرفة و لبناء الاعتقادات و الافكار ، و اما الحكمة و العدل و

المساواة و الاحسان و التراحم التي تملأ الكتب السماوية كلها نتجت عن الاساطير و الاكاذيب .

الآثار التي على جدران الكهوف و على جذوع الاشجار او على الواح الطين و اثار مدن و رسوم كلها تصلح ان تكون اثباتات على وجود من بناها و عمرها و انتاج افكار و اعتقادات عن الصورة و الهيئة التي كانت عليها ، و اما النجوم و الكواكب و الكون الشاسع و الارض و الجبال و البحار و الانسان و عقله و روحه و جسده و خلاياه و ما في ذلك من علوم محيرة كلها لا تصلح ان تثبت الصانع لهذا الكون .

انّ جميع صور التضييق على الانسان و مراقبته و التنصت عليه و غير ذلك من اشكال المتابعة في الدول المتقدمة بحجة الامن القومي و ضبط الامن

و سلامة المجتمع التي جعلتها تصبح كسجن كبير ،كل ذلك ليس تقييدا للحريات و لا انتقاص من فكر الانسان و فعله ، و انّ ترشيد و نهذيب طريق العيش و العلم و المعرفة في الشرائع السماوية و ارشاد الناس نحو الاصلح باحكام لا يمكن ان تحقق حرجا و عسرا بل هي ضمن الاستطاع و الارادة ، هذه الامور يعتبرها الفكر اللاديني تقييدا للحريات و قتلا للفكر و أسرا للانسان .

يرى الفكر اللاديني ان الطوطمية و السحر و الشعوذة و الفلسفات المتناقضة و المتهافتة و كل ما قاله الانسان يرأيه ، يراها مصادر للمعرفة و تأريخ يستحق الدراسة و الاحترام ، و اما الاعتقادات الدينية من التوحيد و النبوة و الامامة والشريعة المكرسة لخير الانسان في دنياه و آخرته التي

تخبره عنها ، يرى الفكر اللاديني انّ ذلك من الاساطير و الاكاذيب .

انّ التعاليم و المعتقادات التي اخبر بها الصادقون عن السماء ، الذين لا يشك انسان في وجودهم و صدقم و نبلهم و تواضعهم و زهدهم و هم الانبياء عليهم السلام ، يرى الفكر اللاديني ان كل ذلك مختلق و ملفق و انما كان عنهم اوهام و اساطير ، بينما كلمات المنجمين و المشعوذين و المستبدين و المتسلطين المنغمسين في الدنيا و ملذاتها ، يرى الفكر اللاديني ان ما يكون عن هؤلاء هي مصادر للحقيقة و المعرفة .

انّ هذه المقاييس و النظرات غير السليمة و غير المستقيمة لم تنتج عن اعوجاج متأصل في عقل الانسان غلب على من اراد القول برأيه في امور

الحياة و الكون و ادعى العلمية وهو فاقدها ، و انما نتج عن سريرة و ارادة مسبّقة في محاربة كل ما يمت للسماء بصلة ، و نصب العداء لها ، و اما تمويه الالفاظ و العبارات و الطرح بصيغ مختلفة ، الاوجه لحقيقة خلفه هي السعي نحو نسف كل ما هو سماوي و يتصل بالله تعالى ، و ان كان بدعاوى احيانا تنتقد الكتب و ما ورث عن الانبياء و اخرى تنتقد الفقهاء و علماء الدين و اخرى تنتقد المتدينين و المؤمنين ، او ادعاء العلمية فان كل ذلك هو غطاء لأجل الطعن في الدين و السماء بسب أفكار مسبقة موروثة مقلدة.

ان لو تفحصنا جميع اشكال الفكر اللاديني العملي منه كالعلمانية او النظري منه كاللادرية او اللادينية

او الالحاد فانها لا تعدو اكثر من موروث يتوارث و يقلد وليس له أسس عقلائية منطقية واضحة.

انتهى والحمد لله



أنور غني الموسوي طبيب وشاعر وباحث اسلامي من العرق. ولد عام ١٩٧٣ في بابل. درس في النجف الطب والفقه. مؤلف لأكثر من مائة كتاب وظهر اسمه في عشرات المجلات والمختارات الادبية العالمية، وحاز على جوائز عدة ورشح لجائزة البوشكارت. يكتب باللغتين العربية والانجليزية ويعتمد منهج عرض المعارف على القرآن والسنة في الشريعة.



دار أقواس للنشر الالكتروني